# فجوة النوع للنشاط الاقتصادي في محافظة مصرية
# "دراسة ديموجغرافية"

**د. هدى محمد محمود حسانين***

## مقدمة :

جاء مصطلح النوع الاجتماعي (Gender) للتفريق بين مصطلح الذكر والأنثى لحالة بيولوجية تميز الكائن البشرى منذ ولادته وبين الرجل والمرأة كتعبير عن الحالة الاجتماعية والأدوار التى يؤديها كل منهما فى حياته العامة وذلك تبعاً لعادات وتقاليد وأعراف متوارثة عبر الأجيال والعصور (FAO, 2005). وبالتالى فإن الأدوار التى يؤديها كل من الرجل والمرأة هى أدوار متشابهة ومتباينة فى آن واحد وذلك تبعاً للفئات وللمجتمعات التى ينتمون إليها، كما أن الفروق بين الجنسين ـــ

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا – كلية الآداب (جامعة المنصورة).

تؤثر تأثيراً بالغاً على توزيع الموارد ما بين الرجل والمرأة ويتم تشكيل تلك الفوارق تبعاً لمحددات ايديولوجية ودينية وعرقية واقتصادية واجتماعية وبما أن أدوار الجنسين مشكلة اجتماعية وليست فطرية فإنه يمكن تغيير ذلك السلوك الاجتماعى السائد فى توزيع الموارد من خلال اتخاذ تدابير اجتماعية واعية من ضمنها السياسات العامة.

أما مصطلح الفجوة (Gap) فيقصد به الفوارق الكمية بين النساء والرجال فى الحصول على الموارد والتعليم والصحة والسلطة ومن شأن الحد من تفاقم الفوارق القائمة على نوع الجنس أن تمثل دليلا يبين للعاملين فى مضمار التنمية مدى الفوائد التى يحققها النساء والرجال من أنشطة المشروعات أو سياسات التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الأغذية وغير ذلك بشكل متساو لذا فالمقصود بالمساواة هنا هو التوزيع العادل للموارد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وإتاحته أمام جميع أبناء الوطن دونما تمييز وذلك لكى تتمكن المرأة من أن تأخذ دورها الكامل فى بناء الأسرة والمجتمع بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولتحقيق ذلك كان لابد من إدماج النوع الاجتماعى فى عملية التنمية . حيث إن تمتع الإناث والرجال الكامل والمتساوى بجميع حقوق الإنسان هو أمر ضرورى لتحقيق التنمية المستدامة والعادلة ، ولذلك فهو لا يستهدف المرأة وحدها وإن كان يوليها اهتماماً خاصاً للتمييز الذى تعانى منه الإناث فى معظم البلدان (Booth & Nolen, 2009; Croson & Gneezy, 2009; Leonard & List, 2009; Kabeer, 1996; Sen, 1999).

## منهجية البحث :

بما أن موضوع البحث هو تسليط الضوء على فجوة النوع فى قوة العمل فى محافظة الغربية، وبما أن الغرض الرئيسى يتمثل فى عرض ملامح هذه الفجوة ومحاولة الكشف عن أسبابها هذه الفجوة. فمن الطبيعي أن تتضمن بعدين أساسيين: بعد استكشافي يبحث عن المؤشرات الديموجرافية للفجوة استنادا لنتائج التعدادات

السكانية (١٩٩٦-٢٠٠٦) والعمل الميدانى من خلال المقابلات الشخصية لعينة من مجتمع الدراسة، حيث تم احتيار عينة من المتعطلات فى سن العمل من مجتمع ريفى وحضرى تمثل فى مراكز طنطا والمحلة الكبرى وكفر الزيات وقطور على أساس ارتفاع نسبة المتعطلات بواقع (٤٠٠ نموذج استبيان مصصح منها ٣٤٣). ويعد مؤشراً تفسيرياً يحاول تلمس الأسباب التى أدت لهذه الفجوة.

وبالتالي فإن الدراسة ستعتمد على أسلوبين الأول: وصفى يتوافق مع البعد الاستكشافي لهذه الفجوة، والثانى : تحليلى يركز على العلاقات المتبادلة بين مختلف المتغيرات المتحكمة في الفجوة.

## محاور الدراسة :

اختير هذا الموضوع باعتباره أحد موضوعات الجغرافيا السكانية الحديثة وأيضا الشائكة ذات الصبغة التطبيقية والتي تسهم بجانب كبير في حل المشكلات السكانية، ومن ثَمَّ المساهمة في عمليات التنمية والتخطيط في المجتمعات المعنية بصورة مباشرة .حيث أن سد الفجوة بين الجنسين فى قطاع العمل ليس بالمهمة السهلة، حيث يتضمن البحث عرضاً لأهم الملامح الجغرافية لفجوة النوع ومؤشر التكافؤ بين الذكور والإناث فى قوة العمل من خلال أنواع الأنشطة الاقتصادية للسكان والحالة العملية وأنواع القطاعات، وأيضا تحديد أهم المؤشرات التى ساعدت على ظهور الفجوة بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الفجوة.

## أهداف الدراسة :

دراسة النمط المكاني في حجم فجوة النوع فى قوة العمل ومدى تطورها خاصة فى قطاع النشاط الاقتصادي في المحافظة، بالإضافة لدراسة الأسباب الجغرافية الأساسية وراء **هذه الفجوة**، وأوجه التشابه والاختلاف بين نمط فجوة النوع في منطقة

الدراسة وغيرها من أقاليم العالم. والتوصل إلى خريطة من عمل الباحثة لتوزيع تلك الفجوة بالمنطقة لكي تفيد أصحاب القرار في مجال التخطيط السكاني، وتمدهم برؤية واضحة عن المشكلات السكانية في المنطقة، ومن ثم توجيههم إلى البرامج المفيدة في هذا السياق.

## موقع محافظة الغربية :

تُعد محافظة الغربية إحدى محافظات مصر التي تتسم بسمات جغرافية وتنوع في العادات الاجتماعية والسلوكية والثقافية تميزها عن باقي محافظات مصر، وقد أرادت الباحثة أن تتعرف على أثر ذلك في ظهور مشكلة سكانية خطيرة – خاصة وأن المنطقة يتوافر بها مجال خصب من فرص العمل المتنوعة للجنسين مع الاتجاه المستمر نحو التصنيع وعمالة الإناث والتي تساعد دراستها في إعطاء مؤشرات صحيحة للفجوة النوعية والاستراتيجيات المطلوبة لسد هذه الفجوة والتحكم فيه مما يوفر الجهد والمال، هذا بالإضافة إلى أن هذا الموضوع لم يدرس من قبل في المنطقة.

تقع محافظة الغربية ضمن إقليم وسط الدلتا، وتمتد أراضيها بين فرعي دمياط ورشيد وبين دائرتى عرضَ ٣٦-٣٠، َ ٩-٣١ شمالاً، وبين خطي طولَ ٤٥-٣٠، َ ١٧-٣١ شرقا يحدها من الشمال الغربي محافظة كفر الشيخ ومن الشرق والشمال الشرقي محافظة الدقهلية، ومن الجنوب محافظة المنوفية، ومن الغرب محافظة البحيرة (شكل ١). يبلغ عدد سكانها نحو ٤.٠١١ مليون نسمة طبقاً لتعداد ٢٠٠٦، بزيادة قدرها نحو ٦٠٧ ألف نسمة عن تعداد ١٩٩٦، لتحتل بذلك الترتيب الثاني بين محافظات إقليم وسط الدلتا من حيث عدد السكان، والترتيب الثامن بين محافظات الجمهورية، حيث تتقدمها محافظات القاهرة (٩.٣% من جملة سكان مصر)، الشرقية (٧.٤%)، الدقهلية (٦.٩%)، البحيرة (٦.٥%)، القليوبية (٥.٨%)،

المنيا (٥.٧%)، الإسكندرية (٥.٦%)، في حين تبلغ مساحتها نحو ١٩٤٣.٢ كم$^{٢}$ فقط.

**شكل (١)** : موقع محافظة الغربية.

أي أن منطقة الدراسة يسكنها نحو ٥.٥% من جملة سكان الجمهورية وذلك في مساحة ٠.١٩% فقط من جملة مساحة الجمهورية، لترتفع بذلك الكثافة السكانية إلى ٢٠٦٤.٣ نسمة/كم$^{٢}$، ومن ثم تأتي المحافظة في الترتيب الثالث بعد محافظة القليوبية، القاهرة التي بلغت الكثافة السكانية بها على الترتيب ٣٧٦٨.٦، ٢٥٢٣.٩ نسمة/كم$^{٢}$، وتتقدم محافظات وسط الدلتا. وتتكون منطقة الدراسة من ثمانية مراكز هي طنطا، المحلة الكبرى، كفر الزيات، السنطة، زفتى، سمنود، قطور، بسيون، تنقسم إدارياً إلى ثمان مراكز، ونحو ٣١٦ قرية.

أولاً : فجوة النوع فى قوة العمل.

إن القوة الفاعلة الحقيقية فى الإقتصاد هى قوة العمل، وبمقدار ما يتقلص حجم من هم خارج قوة العمل من القوة البشرية، وينخفض معدل البطالة، فإن ذلك يعكس وضعاً صحياً للاقتصاد. ولقد بلغت نسبة قوة العمل عام ١٩٩٦ فى الغربية ٤٩% من حجم السكان يمثل الذكور ٣٩% والإناث ١٠% بالمقارنة بنسبة ٤٧% للجمهورية يمثل الذكور ٣٩% والإناث ٧%، انخفضت هذه النسبة إلى ٤٤.٤% عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بـ ٤٤.٣% للجمهورية. أما بالنسبة للمقارنة بين محافظات الدلتا فقد بلغت نسبة مساهمة الإناث (٧% للدقهلية، ٦.٩% لكفر الشيخ، ٨.٧% للمنوفية عام ٢٠٠٦). أما بالنسبة لفجوة النوع فيتضح إرتفاعها الملحوظ فى حجم قوة العمل حيث بلغت ٧٤% للمحافظة عام ١٩٩٦ ارتفعت إلى ٧٧% عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بـ ٨١% للجمهورية عام ١٩٩٦ و ٨٢% عام ٢٠٠٦، وبالمقارنة العالمية فقد ضاقت الفجوة بين الجنسين من ٣٢% إلى ٢٦% فى الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨) حيث تمثل الإناث أكثر من ٤٠% من قوة العمل العالمية و ٤٣% من قوة العمل الزراعية (World Bank, 2011)، وهذا يعكس أن النسبة مازالت مرتفعة، على الرغم من زيادة الأعداد المطلقة للإناث وزيادة انخراطهن فى سوق العمل نتيجة لارتفاع مستواهن التعليمي ومهاراتهن المهنية بالإضافة للحاجة إلى عملهن كمصدر للدخل نتيجة الطلب المتزايد على تدبير الاحتياجات الاستهلاكية وتغير نمط الحياة الاستهلاكي، على الرغم من محدوديتها مقارنة بتلك المتاحة للرجل، وبالمقارنة بنظيرتها فى الدول المتقدمة وحتى فى بعض الدول النامية حيث يمكن القول أن عمل الإناث ما زال محدودا، وبصفة عامة فإن النساء يبدأن الانخراط فى سوق العمل وكذلك مغادرته مبكرا بشكل ملحوظ وذلك مقارنة بالرجال الذين تبلغ ذروة انخراطهم فى سوق العمل فى شريحة العمر ٢٥-٣٩ سنة بينما شريحة الذروة بين النساء تقع بين ٢٠-٢٤ سنة (نصار، ٢٠٠٤، ص ١٢) وأكدت بعض الدراسات على أن الإناث يعملن ثلثي عدد ساعات العمل المنجز فى العالم وينتجون نصف الغذاء العالمى ولكنهن يتقاضين ١٠% فقط من الدخل العالمي ويملكون ١% فقط من الملكية فى العالم (World Bank, 2006) حيث بدأت زيادة نسبة النساء العاملات فى القطاع الزراعي (الزيدى، ١٩٩٥، ص ٢٠).

والملاحظ من الجدول (١) والشكل (٢) أنه قد طرأ تغيير على نسبة الفجوة النوعية ولكن بشكل طفيف على الرغم من ارتفاع إسهام الإناث ولكن هذا الارتفاع بدأ كنتيجة طبيعية لارتفاع نسبة قوة العمل بشكل عام من القوة البشرية، وهذا يؤكد أنه ليس هناك نتائج ملموسة للسياسات المتبعة والتى تستهدف التنمية وخاصة إدماج المرأة فى سوق العمل، حيث تعتبر المرأة أحد أهم الموارد غير المستغلة، فهي تمثل ما يقارب من نصف السكان ولكنها لا تشكل سوا خمس الأيد العاملة وفى أحيان كثيرة أقل.

**جدول (١)** : فجوة النوع وفقاً لقوة العمل فى محافظة الغربية حسب الحضر والريف مقارنة بالجمهورية عام ١٩٩٦/٢٠٠٦. (الأفراد ١٥سنة فكثر)

| التعداد | محل الإقامة | نسبة الذكور | نسبة الإناث | فجوة النوع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | حضر المحافظة | ٧٣.٣ | ٢٧.٠ | ٧٤.٠ |
| | ريف المحافظة | ٧٨.٧ | ١٧.٠ | ٧٨.٥ |
| | جملة المحافظة | ٧٧.٠ | ٢٠.١ | ٧٤ |
| | **الجمهورية** | **٧٧.٣** | **١٤.٤** | **٨١.٠** |
| ٢٠٠٦ | حضر المحافظة | ٧١.٩ | ١٢.٥ | ٨٣ |
| | ريف المحافظة | ٦٧.١ | ٢٣.٧ | ٦٥ |
| | جملة المحافظة | ٧٠.٤ | ١٦ | ٧٧ |
| | **الجمهورية** | **٧١.٥** | **١٦** | **٨٢** |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادى ١٩٩٦/٢٠٠٦ اجمالى الجمهورية، والمؤشرات من حساب الباحثة.

* فجوة النوع تحسب كالأتى (مؤشر الخاصية للذكور- مؤشر الخاصية للإناث/ مؤشر الخاصية للذكور مضروب فى ١٠٠)، ومؤشر التكافؤ يحسب عن طريق (مؤشر الخاصية للإناث / مؤشر الخاصية للذكور مضروب فى ١٠٠) (الديب، ٢٠٠٦، ص ٢).

ويلاحظ من **جدول (٢)** أن فجوة النوع وفقا للتركيب النوعي للسكان تكاد تتعدم طوال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) حيث تراوحت من (٢-٣% للمحافظة) و(١-٢%)

للحضر و(٢-٤%) للريف بمؤشر تكافؤ يزيد عن ٩٢%، وهذا يعكس أن أسباب فجوة النوع عوامل بيئية وثقافية واقتصادية تتباين من إقليم جغرافي لأخر.

وبالنسبة **للتباين بين ريف وحضر المحافظة** فيتضح تأثير مستويات التحضر واتجاهاتها والتى أدت إلى الهجرة الريفية- الحضرية خاصة للذكور والتى كانت دائما فى صالح الحضر، والثقافة الحضرية المرتبطة بعمل المرأة وإسهامهن فى الأمور الاقتصادية للأسرة، حيث تلعب دورا فى فجوة النوع فى قوة العمل حيث ترتفع فى الريف بالمقارنة بالحضر طوال الفترة التعدادية بالإضافة لانخفاض مؤشر التكافؤ فى الريف بالمقارنة بالحضر وذلك نتيجة للتغير فى حجم السكان ومعدلات النشاط الاقتصادى الخام بين الريف والحضر. بالإضافة إلى أن ريف الغربية مازال يضم جيوباً متخلفة- تشكل نسبة لا يستهان بها- تعيش فى النجوع والقرى الفقيرة، وهى لازالت تنظر إلى المرأة نظرة دونية، وتعتقد أن مهمتها تنحصر فى تحمل الأعباء المنزلية، وفى الإنجاب المتكرر، وأن تعليم المرأة ترفاً لا داعى له، وبناءاً على ذلك يمكن رصد بعض الجوانب السلبية المتعلقة بالفجوات النوعية.

**جدول (٢)** : فجوة النوع لسكان محافظة الغربية مقارنة بالجمهورية (١٩٨٦-٢٠٠٦).

| التعداد | الحضر | الريف | المحافظة | الجمهورية |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٦ | ٢ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ١٩٩٦ | ٢ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ٢٠٠٦ | ١ | ٤ | ٣ | ٤ |

**المصدر**: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات اجمالى الجمهورية.

أما بالنسبة للتباين بين مراكز المحافظة فقد اتضح من جدول (٣) وشكلى (٢) و (٣) الزيادة النسبية فى فجوة النوع لقوة العمل لجميع مراكز المحافظة ماعدا مركزى طنطا وكفر الزيات خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) وهذا يعكس الانخفاض الملموس

فى نسبة إسهام الإناث فى قوة العمل خلال الفترة المذكورة، وظاهرة انخفاض نسبة العاملات ظاهرة سائدة ليست فى مراكز الغربية فقط ولكنها فى جميع مراكز محافظات مصر، والدليل على ذلك انخفاض معدل النشاط الاقتصادي للإناث طوال الفترات التعدادية، ويرجع ذلك إلى زيادة التحاق الإناث بالتعليم حيث أكدت بعض الدراسات أن إنتظام الإناث فى مراحل التعليم خاصة الأولى منها يقلل من مساهمتهن فى العمل (Mirolav Rasenic, 1975, pp. 5-7).

أما بالنسبة لمركز طنطا التى ارتفعت نسبة إسهام الإناث فى قوة العمل بالمقارنة بباقى مراكز المحافظة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)، حيث توافر فرص العمل والتى تتناسب مع طبيعة الإناث من الأعمال الإدارية والفنية والعلمية فى الوقت الذى تقلص دور قطاع الزراعة فى استيعاب عمالة إضافية وتلاشى ظاهرة العمالة بدون أجر فى هذا القطاع ،بالإضافة لارتفاع مستوى التعليم خاصة فى حاضرة المركز وهى حاضرة المحافظة ككل، ويعكس ذلك انخفاض نسبة فجوة النوع فى المركز بالمقارنة بالمراكز الأخرى. وأيضا مركز كفر الزيات التى تتركز فيه صناعة الزيوت والصابون والكيماويات، وبالتالي إتاحة فرص العمل للإناث لأنها تتميز بظاهرة "تأنيث الصناعة"، والتباين بين مراكز المحافظة فى فجوة النوع لقوة العمل يرجع للتباين فى معدلات النمو السكاني وأيضا دور معدل النشاط الاقتصادي الخام الذي يؤدى إلى التغير النسبي Relative Change لقوة العمل النوعية وبدراسة معامل الارتباط بين نسبة فجوة النوع ومعدل النمو السكاني ومعدل النشاط الاقتصادي فقد بلغ (٠.٨)، (٠.٩).

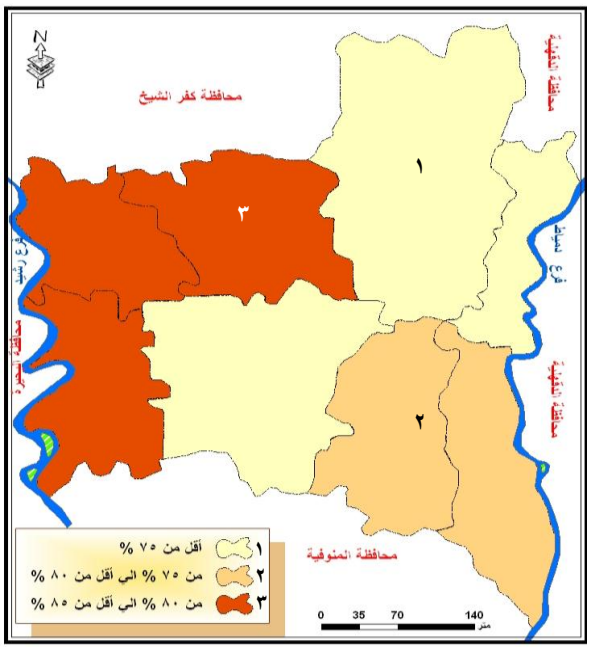


**شكل (٢)** : فجوة النوع وفقا للقوة العمل فى مراكز الغربية عام ١٩٩٦.

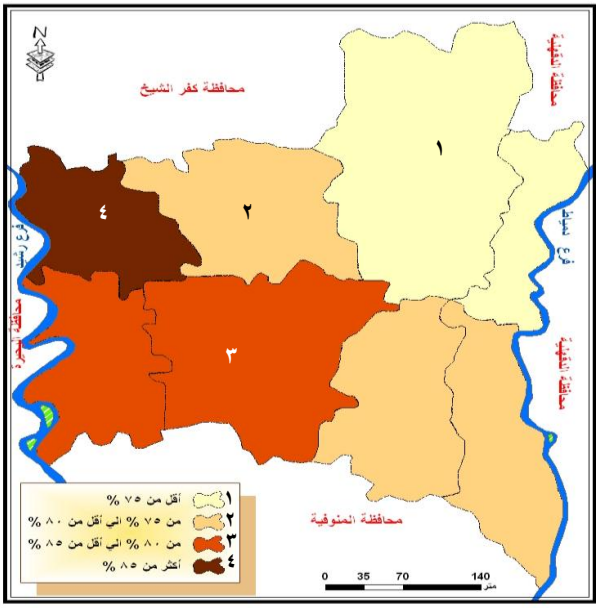


**شكل (٣)** : فجوة النوع وفقا لقوة العمل فى مراكز الغربية عام ٢٠٠٦.

**جدول (٣)** : نسبة فجوة النوع لقوة العمل فى مراكز محافظة الغربية (١٩٩٦-٢٠٠٦).

| المركز | ١٩٩٦ | | | ٢٠٠٦ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة قوة العمل الذكور | نسبة قوة العمل الإناث | الفجوة | نسبة قوة العمل الذكور | نسبة قوة العمل الإناث | الفجوة |
| طنطا | ٧٥ | ٢٢ | ٧١ | ٧٠ | ١٩ | ٧٣ |
| السنطة | ٧٧ | ١٩ | ٧٥ | ٦٩ | ١٤ | ٨٠ |
| المحلة الكبرى | ٧٧ | ٢٠ | ٧٤ | ٧٠ | ١٥ | ٧٩ |
| بسيون | ٨٠ | ١٦ | ٨٠ | ٧٣ | ١٠ | ٨٦ |
| زفتى | ٧٦ | ١٦ | ٧٩ | ٧٢ | ١٣ | ٨٢ |
| سمنود | ٧٧ | ٢٣ | ٧١ | ٧٠ | ١٧ | ٧٦ |
| قطور | ٨٠ | ١٤ | ٨٢ | ٧٠ | ١٢ | ٨٣ |
| كفر الزيات | ٧٨ | ١٦ | ٨٠ | ٧٠ | ١٢ | ٧٠ |

**المصدر**: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادى ١٩٩٦/٢٠٠٦ اجمالى الجمهورية.

ثانياً : فجوة النوع فى النشاط الاقتصادي الخام.

يعبر معدل النشاط الخام Crude Activity Rate **عن** نسب إسهام السكان فى النشاط الاقتصادى، ويلاحظ من الجدول (٤) **التباين الواضح** فى نسب إسهام الذكور والإناث فى النشاط الاقتصادى الخام خلال الفترة التعدادية (١٩٩٦-٢٠٠٦) وهذا يعكس ارتفاع نسبة فجوة النوع الموجبة لصالح الذكور على مستوى المحافظة والجمهورية، وهذا يدل على أن إسهام الإناث فى النشاط الاقتصادى لا يزال منخفضا، بالنسبة للذكور حيث أنهم بصفة عامة يمثلون العمود الفقرى للاقتصاد فى أى منطقة جغرافية، وكذلك من الناحية الاجتماعية حيث يقع عاتق الإعالة على الذكور، وتتضح الصورة بشكل أفضل عند ملاحظة زيادة اتساع الفجوة فى تعداد ٢٠٠٦ بالمقارنة بتعداد ١٩٩٦، وهذا يعنى انخفاض مستوى المعيشة لسكان

المحافظة نتيجة عدم حدوث فى تغيير هياكلها الاقتصادية بحيث تبرز الأنشطة التى لم يعد يتميز بها الرجال على الإناث، وبالمقارنة العربية تشير البيانات الإحصائية أن أعلى نسبة مشاركة للمرأة فى النشاط الإقتصادى فى قطر (٣٣%) وتليها الكويت (٣٠%)، بينما بلغت (٩%) فى العراق و بلغت أدنى نسبة فى مصر (٧% عام ١٩٩٦ انخفضت إلى ١% عام ٢٠٠٦)، ومن هنا تصنف معظم الدول العربية ضمن أدنى النسب فى العالم حيث نرى أنها أدنى من النسبة التى تحتلها مجموع الدول النامية والتى سجلت (٥٥%) (UNDP Website, 2008)، وبالمقارنة بمحافظات مصر فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث فى النشاط الاقتصادى ٥.٥% لمحافظة الدقهلية و٧.٥% لمحافظة المنوفية و٤.٩% لمحافظة كفر الشيخ عام ٢٠٠٦.

**جدول (٤)** : نسبة فجوة النوع وفقاً لمعدل النشاط الاقتصادي الخام فى محافظة الغربية حسب الحضر والريف مقارنة بالجمهورية عام ١٩٩٦/٢٠٠٦. (الأفراد ١٥سنة فأكثر)

| التعداد | محل الإقامة | معدل النشاط للذكور | معدل النشاط للإناث | فجوة النوع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | حضر المحافظة | ٤٥ | ١٥ | ٦٧ |
| | ريف المحافظة | ٤٥ | ٠.٧ | ٩٨ |
| | جملة المحافظة | ٥٦ | ٦ | ٨٧ |
| | **الجمهورية** | **٤٥** | **٧.٢** | **٨٤** |
| ٢٠٠٦ | حضر المحافظة | ٥٥ | ١٥ | ٧٣ |
| | ريف المحافظة | ١٩ | ٦ | ٦٨ |
| | جملة المحافظة | ٤٦ | ٩ | ٨٠ |
| | **الجمهورية** | **٤٥** | **١** | ٧٨ |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادي ١٩٩٦/٢٠٠٦ اجمالى الجمهورية.

وعند المقارنة وفقا لمحل الإقامة يلاحظ انخفاض فجوة النوع فى الحضربالمقارنة بالريف وذلك نتيجة الفجوات التنموية بينهما، حيث ارتفعت فى الريف إلى ٩٨% بمؤشر تكافؤ ٢% بالمقارنة بـ ٦٧% للحضر ومؤشر ٣٣% الذى يرتفع بالمقارنة بمؤشر التكافؤ للمحافظة وللجمهورية، وهذا نتيجة إنخفاض إسهام الإناث فى النشاط الاقتصادى الخام للريف بالمقارنة بالحضر وهى ظاهرة واضحة فى مصر بصفة عامة وترتفع فى الريف بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن الفجوة بين الحضر والريف Urban-rural gap عالمياً تضيق نتيجة لانتشار الثقافة الحضرية المرتبطة بعوامل المخاطرة، وعدم تقيد الصناعة بالمدن (Malcafferty, 1992, p. 567)، إلا أن الفجوة بين الحضر والريف في منطقة الدراسة مازالت كبيرة خاصة في المراكز التي تنخفض بها نسبة التحضر.وأيضا بسبب انخفاض إسهام الإناث فى حجم القوة العاملة بسبب الاتجاه إلى التعليم وكما ذكر تودارو Michael P. Todaro أن معظم الأفراد خاصة فى الدول النامية لا يطلبون العلم للعلم، ولكنه يعتبر وسيلة من وسائل الرزق وخاصة فى الأنشطة الاقتصادية ذات المستوى العالى (Todaro, 1981, pp. 301-303).

أما بالنسبة للتباين بين مراكز المحافظة فى فجوة النوع فى النشاط الاقتصادي الخام فقد إتضح من الجدول (٥) وشكلى (٤) و (٥) إسهام الإناث فى النشاط الاقتصادي حيث ترتفع فى مراكز المحلة وطنطا وسمنود وهذه المراكز تضم ثلاث مدن من أكبر مدن المحافظة ذات التوطن الصناعى والخدمات الإدارية، وتعد مدينة سمنود امتدادا طبيعيا لمدينة المحلة الكبرى حيث تمدها ببعض الخدمات اللازمة لصناعة الغزل والنسيج، وتنخفض فى باقى المراكز التى تتميز بإرتفاع نسبة العاملين فى النشاط الزراعى وهو نشاط ذكورى بالدرجة الأولى والذى لا يتحدد به سن معينة للدخول فى قوة العمل أو سن الخروج منه ولا يتم خروجهم إلا فى سن متأخرة، بالإضافة لإرتفاع نسبة الأمية بالمقارنة بمركزى المحلة وطنطا التى ترتفع بها نسبة إسهام الإناث فى النشاط الاقتصادى بسبب

توافر قطاع الخدمات والصناعات الغذائية والصناعات النسيجية بالإضافة إلى الهجرة الريفية – الحضرية إلى عواصم هذه المراكز حيث الهجرة السكانية مؤشر تراكمى، وهذا ينعكس على فجوة النوع وانخفاض مؤشر التكافؤ.

**جدول (٥)** : نسبة فجوة النوع وفقاً لمعدل النشاط الاقتصادي الخام لمراكز الغربية فى الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦). (الأفراد ١٥سنة فأكثر)

| المركز | ١٩٩٦ | | | ٢٠٠٦ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | فجوة | ذكور | إناث | فجوة |
| طنطا | ٤٦ | ١٢ | ٧٤ | ٤٦ | ١٢ | ٧٤ |
| السنطة | ٤٨ | ٨ | ٨٣ | ٤٣ | ٧ | ٨٤ |
| المحلة | ٥٥ | ١٤ | ٧٥ | ٤٧ | ٩ | ٨١ |
| بسيون | ٤٥ | ٦ | ٨٧ | ٤١ | ٤ | ٩٠ |
| زفتى | ٤٥ | ٧ | ٨٥ | ٤٤ | ٦ | ٨٦ |
| سمنود | ٤٤ | ١٢ | ٧٣ | ٢٥ | ٦ | ٧٦ |
| قطور | ٤٤ | ٦ | ٨٨ | ٤٥ | ٦ | ٨٧ |
| كفر الزيات | ٤٥ | ٧ | ٨٦ | ٤٥ | ٦ | ٨٧ |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان، محافظة الغربية.

أما بالنسبة لمركزي بسيون وقطور فيتضح من الجدول ارتفاع نسبة الفجوة وانخفاض مؤشر التكافؤ بالمقارنة بباقى المراكز حيث أنهما يمثلان أحد المراكز الزراعية الأولى فى المحافظة، وأيضا فإنهما حديثى النشأة بالمقارنة بمركزى طنطا والمحلة فيعدان قرى زراعية كبيرة الحجم السكانى وبالتالى إرتفاع نسبة دخول الذكور فى سوق العمل مبكراً والتأخر فى الخروج منه حتى الوفاة ومن المعروف أن النشاط الزراعى يستوعب قوة العمل ولو ظاهريا بسبب البطالة الموسمية ولا يشترط أى درجة من التعليم، كما يأتى بعدهما مركزا زفتى وكفر الزيات.

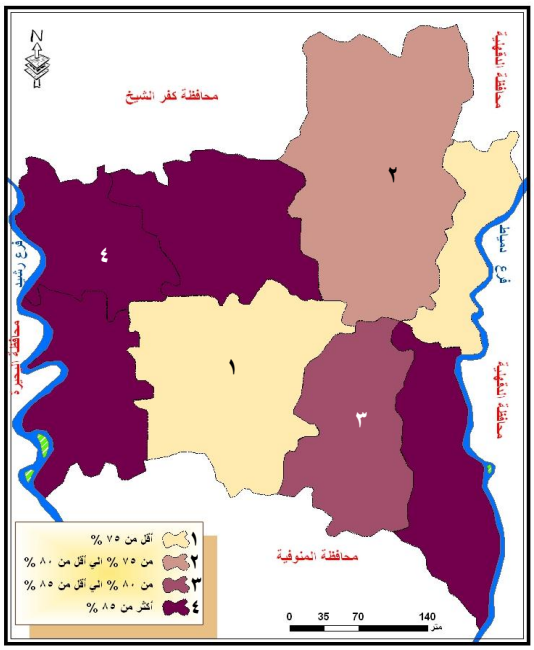


**شكل (٤)** : فجوة النوع وفقا لمعدل النشاط الاقتصادى فى الغربية عام ١٩٩٦.

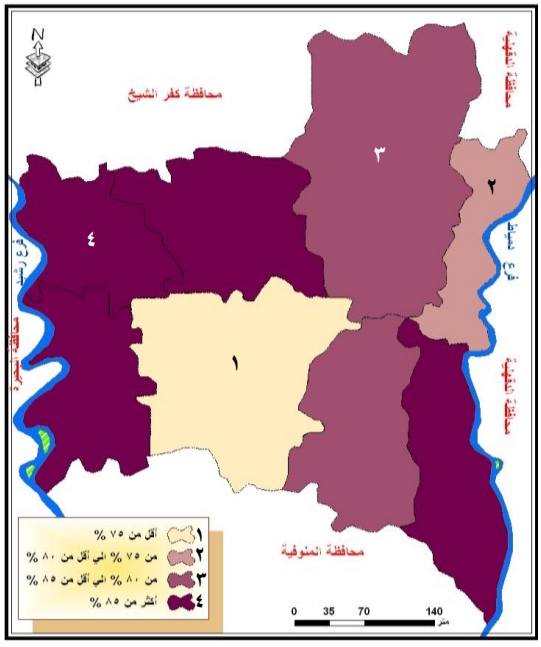


**شكل (٥)** : فجوة النوع وفقا لمعدل النشاط الاقتصادى فى الغربية ٢٠٠٦.

ويمكن استنتاج أهم أسباب الفجوة للنشاط الاقتصادى الخام متمثلة فى ثلاثة أسباب **أولها** اختلاف المساحة الزمنية التى يخصصها كل من الرجال والإناث لرعاية الأسرة وغيرها من الأعمال المنزلية، حيث تتحمل الإناث هذه المسئولية فى حين تقتصر مسؤولية الرجال فى العمل بالسوق، **وثانيها** الاختلافات فى القدرات البشرية والجسدية، **وثالثها** هو إخفاق السوق والقيود المؤسسية، فأسواق العمل لا تميل عادة لأن تكون فى صالح الإناث.

ثالثاً : فجوة النوع وفقا لقطاعات العمل.

تعد قطاعات العمل مرآة للتحيز النوعي فى المحافظة حيث حققت فجوة النوع نسباً سالبة لصالح الإناث فى القطاع الحكومى وموجبة لصالح الذكور فى القطاع الخاص فى حضر وريف المحافظة وعلى مستوى الجمهورية خلال الفترة التعدادية (١٩٩٦-٢٠٠٦)، وذلك يعكس انخفاض معدلات توظيف الإناث فى القطاع الخاص حيث تقارب نسبة الذكور ضعف نسبة الإناث، أما القطاع الحكومى فترتفع نسبة إسهام الإناث بالمقارنة بالذكور، حيث يعد القطاع الحكومى مصدر أمان للإناث، بالإضافة إلى أنه يتحدد معه سن معينة للتقاعد عن العمل وبالتالى فإن الإقبال عليه من قبل الذكور ضعيف، وبالتالي لابد من تفعيل دور القطاعات سواء الحكومية أو الخاصة فى امتصاص الأيدي العاملة الزائدة خاصة العمالة النسائية، حيث كان لنمو القطاع العام بالبلدان الغنية أهمية فى دمج النساء ضمن قوة العمل ( Gornick and Jacobs 1998)، فإن الشواهد المستخلصة من تجارب الأرجنتين وكولومبيا وبيرو تشير إلى أن بمقدورها أن تزيد من توظيف الإناث ومن دخلهن في القطاع الرسمي بالسماح للمشاركات بعرض قدراتهن بشكل أفضل على أرباب العمل ( Cuberes and Teignier Baque 2011).

**جدول (٦)** : نسبة فجوة النوع وفقا لقطاعات العمل فى محافظة الغربية حسب الحضر والريف مقارنة بالجمهورية عامي ١٩٩٦/٢٠٠٦. (الأفراد ١٥سنة فأكثر)

| التعداد | محل الإقامة | القطاع الحكومي | | | القطاع الخاص | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | إناث | فجوة | ذكور | إناث | فجوة |
| ١٩٩٦ | حضر المحافظة | ٤٠ | ٧٤ | -٨٥ | ٦٠ | ٢٦ | ٥٧ |
| | ريف المحافظة | ٣٢ | ٤٧ | -٤٧ | ٦٨ | ٥٣ | ٢٢ |
| | جملة المحافظة | ٣٥ | ٦٠ | -٧١ | ٦٥ | ٤٠ | ٣٩ |
| | **الجمهورية** | **٢٩** | **٦١** | **-١١٠** | **٧١** | **٣٩** | **٤٥** |
| ٢٠٠٦ | حضر المحافظة | ٣٠ | ٦٣ | -١١٠ | ٧٠ | ٣٧ | ٤٨ |
| | ريف المحافظة | ٣٣ | ٧٣ | -١١٢ | ٧٠ | ٢٧ | ٦٢ |
| | جملة المحافظة | ٣٠ | ٦٧ | -١٢٣ | ٧٠ | ٣٣ | ٥٣ |
| | **الجمهورية** | **٢٣** | **٤٤** | **-٩١** | **٧٧** | **٥٦** | **٢٧** |

**المصدر**: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لإجمالي السكان.

أما بالنسبة للتباين بين مراكز المحافظة فيتضح أن فجوة النوع كانت لصالح الإناث فى القطاع الحكومي طوال الفترات التعدادية بمؤشر تكافؤ يزيد عن ٢٠٠% فى العديد من المراكز مثل (زفتى، المحلة) وقد يعزى ذلك إلى إنتشار المصانع الضخمة الحجم فى القطاع العام التى تستحوذ على نسبة مرتفعة من العاملين (١٨.٦%، ٣١%) من حجم العمالة فى المحافظة عام ٢٠٠٦، أما المراكز ذات الفجوة المنخفضة فى القطاع العام مثل قطور وسمنود فيهتم السكان بأنشطة اقتصادية أخرى مثل النشاط التجاري ثم الزراعي، بالإضافة إلى التباين فى نسبة التعليم للإناث فى هذه المراكز، حيث مازالت المرأة ممثلة ضمن الأميين تمثيلا مفرطاً إلى حد كبير، وأن تحسين حصولها على التعليم سيساعد إلى حد كبير فى سد هذه الفجوة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد اتضح من جدول (٧) أن فجوة النوع لصالح الذكور فى كل مراكز المحافظة، تنخفض فى مراكز المحلة وطنطا وسمنود وقطور بالمقارنة بالمراكز الأخرى، وقد يعزى ذلك للأهمية النسبية للصناعة فى هذه المركز حيث يحتل مركز المحلة الكبرى الترتيب الأول فى الأهمية النسبية للصناعة، ثم يأتى مركز طنطا وذلك نتيجة كثرة أعداد المنشأت الصناعية الصغيرة وقدمها والخبرة الصناعية العالية، فضلا عن كثرة أعداد السكان وبالتالى توافر فرص العمل للذكور والإناث على الرغم من تفضيل القطاع الخاص للذكور فى العمل بنسب تزيد على الضعف فى بعض المراكز مثل طنطا والسنطة وبسيون وسمنود، وقد يعزى ذلك للثقافة العربية السائدة التى تؤمن بقدرة ومهارات الذكور بالمقارنة بالإناث.

**جدول (٧)** : نسبة فجوة النوع وفقا لقطاعات العمل فى مراكز الغربية (١٩٩٦-٢٠٠٦).

| التعداد | نسبة المشاركة ٢٠٠٦ | | | | الفجوة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القطاع العام | | القطاع الخاص | | القطاع العام | | القطاع الخاص | |
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ |
| المركز | ٣٥.٩ | ٦٨.٠ | ٦٤.١ | ٣٢.٠ | -٤٧ | -٩٠ | ٢٥ | ٥٠ |
| طنطا | ٤٠.٠ | ٨١.٠ | ٦٠.٠ | ١٩.٠ | -٥٩ | -١٠٢ | ٣٨ | ٦٨ |
| السنطة | ٣٦.٠ | ٦٦.٠ | ٦٤.٠ | ٣٤.٠ | -١٠٤ | -٨٣ | ٣٢ | ٤٧ |
| المحلة | ٢٥.٠ | ٦٩.٠ | ٧٥.٠ | ٣١.٠ | -٨١ | -١٧٦ | ٣٣ | ٥٩ |
| بسيون | ٢١.٠ | ٧٣.٠ | ٧٩.٠ | ٢٧.٠ | -١٣٢ | -٢٤٧ | ٥٢ | ٦٦ |
| زفتى | ٢٠.٠ | ٦٠.٠ | ٨٠.٠ | ٤٠.٠ | -٤٨ | -٢٠٠ | ٢٤ | ٥٠ |
| سمنود | ٣٠.٠ | ٥٨.٠ | ٧٠.٠ | ٤٢.٠ | -٦٤ | -٩٣ | ٢٩ | ٤٠ |
| قطور | ٣٠.٦ | ٦٨.٠ | ٩٦.٠ | ٣٢.٠ | -٩٣ | -١١٩ | ٤٤ | ٥٣ |
| كفر الزيات | | | | | | | | |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان، محافظة الغربية.

رابعاً : فجوة النوع فى أقسام الأنشطة الاقتصادية.

تشير الدراسات إلى أن الأداء الاقتصادي للسكان هو الأضعف على الصعيد المحلى ومن أسباب هذا الضعف فجوة النوع التى ترجع إلى تردى أوضاع المرأة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذى أسهم فى تعثر خطط ومشاريع التنمية على المستويات المحلية كما فى الغربية وحيث أن إسهامات المرأة – جنباً إلى جنب مع الرجل فى عملية الإنتاج لها تأثيراتها الاقتصادية فى التنمية المجتمعية بشكل عام وفى رفاهية المجتمع ككل. حيث أن مجتمع الغربية كأي مجتمع تشكل النساء – عادة – نصف المجتمع، ومن غير الطبيعى تلاشى أو إهمال هذا النصف وعدم تفعيلة بالشكل اللازم.

ويشير الجدول (٨) إلى التباين الواضح فى فجوة النوع بين أقسام الأنشطة الاقتصادية فى المحافظة والجمهورية على السواء خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) حيث بلغت أقصاها السالب لصالح الإناث فى قطاعى الخدمات والتأمينات وذلك نتيجة تفوق نسبة الإناث العاملات فى هذين القطاعين عن الذكور، فى حين تبدى باقى القطاعات فجوات نوعية ايجابية لصالح الذكور ترتفع بصورة واضحة فى قطاعات التعدين والبناء والنقل ويرجع ذلك إلى أن إقبال الإناث على هذه الأنشطة مازال محدودا بسبب طبيعة العمل ومحدودية الفرص المتاحة لها.

أما بالنسبة لتطور نسبة فجوة النوع فقد اتضح ارتفاع نسبتها الموجبة فى تعداد ٢٠٠٦ بالمقارنة بتعداد ١٩٩٦ فى الأنشطة الزراعية والنقل والبناء والصناعة وانخفاضها فى أنشطة التعدين والكهرباء والتجارة وهذا يعنى التباين وعدم المساواة بين توزيع الأنشطة الاقتصادية والتوزيع النوعي للسكان سواء على مستوى المحافظة أو الجمهورية، بالإضافة إلى أن هذه المحافظة هى محافظة صناعية زراعية يعمل بالصناعة ما يزيد عن ربع سكانها من القوة العاملة، بالإضافة إلى تساوى الأجور فى بعض الأنشطة الاقتصادية مثل (الزراعة) بين الذكور والإناث وتساوى عدد ساعات العمل وفى أحيان أخرى تتفوق العمالة النسائية خاصة فى الريف وهى العمالة المؤجرة على الرغم من أنه لا تزال العمالة النسائية مقيدة بفعل العادات والأعراف الاجتماعية من العمل المؤجر.

**جدول (٨) :** نسبة فجوة النوع وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي فى محافظة الغربية مقارنة بالجمهورية عامى ١٩٩٦/٢٠٠٦. (الأفراد ١٥سنة فأكثر)

| نوع النشاط الاقتصادي | المحافظة | | | | المحافظة | | الجمهورية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٦ | | ٢٠٠٦ | | الفـــجوة | | | |
| | نسبة ذكور | نسبة إناث | نسبة ذكور | نسبة إناث | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ |
| الزراعة وصيد البحر | ٣٠ | ١٢,٩ | ٢٥,٢ | ٥,٢ | ٥٧ | ٧٩ | ٦٦ | ٩٣ |
| استغلال المناجم والمحاجر | ٢ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٩٥ | ٩٠ | ٦٧ | ٩٨ |
| الصناعات التحويلية | ١٨,٥ | ١١,٨ | ١٧,٣ | ٨,٧ | ٣٦ | ٥٠ | ٣٠ | ٩٠ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ٠,٨ | ٠,٤ | ٠,٧ | ٠,٤ | ٥٠ | ٤٣ | ٣٠ | ٩٠ |
| التشييد والبناء | ٧,٣ | ٠,٦ | ٩,٦ | ٠,٤ | ٩٢ | ٩٥ | ٤٨ | ٩٨ |
| التجارة والمطاعم | ٩,١ | ٥,٩ | ١٠,٥ | ١٠,٦ | ٣٥ | ١- | ٤٤ | ٦٣ |
| النقل والتخزين والمواصلات | ٦,٢ | ٠,٩ | ٧,٨ | ٠,٦ | ٨٥ | ٩٢ | ٦٧ | ١٠٠ |
| التمويل والتأمينات | ٣,٣ | ١٢,٦ | ١,٢ | ٢,٠ | ٢٨٢- | ٦٧- | ٢٠٥- | ٧٢ |
| خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية | ٢٢,١ | ٥٤,٢ | ٢٧,٢ | ٧١,٩ | ١٤٥- | ١٦٤- | ١٩٨- | ٨٨- |

**المصدر:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إجمالى الجمهورية، تعدادي ١٩٩٦/٢٠٠٦.

**جدول (٩) : نسبة فجوة النوع وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي في محافظة الغربية حسب الحضر والريف (١٩٩٦-٢٠٠٦). (الأفراد ١٥سنة فأكثر).**

| النشاط الاقتصادي | نسبة مساهمة الذكور والإناث ٢٠٠٦ | | | | الفجوة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحضر | | الريف | | الحضر | | الريف | |
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ |
| الزراعة وصيد البحر | ٣٣,٣ | ٩,٦ | ٥,٠ | ٠,٦ | ٧١ | ٧١ | ٤٦ | ٨٨ |
| استغلال المناجم والمحاجر | ٠,١٦ | – | ٠,١ | ٠,٠١ | ٦٧ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٩٠ |
| الصناعات التحويلية | ١٥,٢ | ٩,٠ | ٢٣,١ | ٨,٤ | ٤٨ | ٤١ | ٣٢ | ٦٤ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ٠,٧ | ٠,٣ | ٠,٨ | ٠,٦ | ٣٣ | ٥٨ | ٧٥ | ٢٥ |
| التشييد والبناء | ٩,٢ | ٠,٤ | ١٠,٤ | ٠,٣ | ٩٥ | ٩٦ | ٨٩ | ٩٧ |
| التجارة والمطاعم | ٧,٤ | ١١,٤ | ١٨,٢ | ٨,٢ | ٦٨ | -٥٤ | -٢٥ | ٥٥ |
| النقل والتخزين والمواصلات | ٧,٥ | ٠,٥ | ٨,٦ | ٠,٦ | ٨٤ | ٩٣ | ٨٩ | ٩٣ |
| التمويل والتأمينات | ٠,٤ | ٠,٤ | ١,٢ | ٢,٠ | -١٠٨ | ٠ | -٤٥١ | -٦٦ |
| خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية | ٢٦,٠ | ٦٨ | ٣٢,٠ | ٧٩ | -١٥٠ | -١٦١ | -١٠٣ | -١٤٦ |

**المصدر:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إجمالي الجمهورية، تعدادي ١٩٩٦/٢٠٠٦.

أما بالنسبة للتباين بين الريف والحضر فقد أتضح بشكل واضح فى النشاط الزراعى حيث بلغت فجوة النوع (-٤٦) للريف و(٧١%) للحضر وهذا يعكس طبيعة النشاط السائد فى الريف والمشاركة المرتفعة من قبل الإناث حيث بلغت ٢٣% من نسبة الإناث ذوى النشاط الاقتصادي فى الريف عام ١٩٩٦ انخفضت إلى (٠.٦% ) عام ٢٠٠٦ ، مقابل ١.٩% و٩.٦% للحضر خلال نفس الفترة.

وأيضا يلاحظ التباين من خلال نسبة فجوة النوع فى نشاط التعدين حيث بلغت (١٠٠%) للريف و٦٧% للحضر وهذا يعنى أن نسبة الإناث تكاد تنعدم فى نشاط التعدين للريف مقابل (١%) للحضر، وأيضا تبلغ فجوة النوع فى النشاط التجاري (-٢٥%) للريف و(٦٨%) للحضر وهذا أيضا يوضح ارتفاع نسبة إسهام الإناث فى النشاط التجاري فى الريف بالمقارنة بالحضر.

**أما بالنسبة للتباين بين مراكز المحافظة فقد اتضح الأتى :**

١- تباين تقسيم النشاط الاقتصادى بين الذكور والإناث تباينا واضحا من مركز لأخر ومن نشاط اقتصادى لأخر ويعكس ذلك التباين فى حجم فجوة النوع ومؤشر التكافؤ وتتضح فى نشاط الخدمات والتأمينات لصالح الإناث وبشكل واضح فى مراكز السنطة وبسيون وكفر الزيات وزفتى ويعود ذلك إلى زياة الإقبال على التعليم من قبل الإناث خاصة فى الريف بالإضافة إلى نظام التوظيف الذي اتبع من قبل الدول منذ السبعينات وتفضيل الإناث لهذا التوظيف (معهد التخطيط القومى، ١٩٨٠، ص ٢٩).

٢- ارتفاع فجوة النوع فى النشاط الزراعى لصالح الذكور خاصة فى تعداد ٢٠٠٦ بالمقارنة بتعداد١٩٩٦، على الرغم من أن الأهمية النسبية للنشاط الزراعى تتناقص ويرجع ذلك إلى الإنخفاض النسبى لدور الزراعة فى هيكل النشاط الاقتصادى (الأمم المتحدة، ١٩٨٠، ص ص١١١-١١٣) ويفسر هذا ارتفاع

نسبة العاملين فى كل من قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والنقل التى حققت فجوة نوعية مرتفعة خاصة قطاع النقل ومؤشر تكافؤ منخفض لكل المراكز ويرجع ذلك إلى أن نشاط النقل نشاط ذكورى بالدرجة الأولى وأيضا باعتبار مدينة طنطا مركزا لشبكة النقل البرى والنقل بالسكك الحديدية.

خامساً : فجوة النوع فى الحالة العملية.

يعكس توزيع قوة العمل وفقا للحالة العملية Employment status النمط التنظيمي للإنتاج، ولذلك تعكس التغيرات فى هيكل قوة العمل الناتجة عن عوامل التنمية المختلفة، ومدى استغلال القوة العاملة المتاحة ومدى قدرة الاقتصاد على إيجاد فرص عمل جديدة، وبالتالي تكون فجوة النوع مؤشراً لمدى التحقق من التغيرات فى هيكل قوة العمل فى المحافظة ويتضح من الجدول (١٠) الأتى:

١- ارتفاع نسبة الفجوة النوعية بشكل ملحوظ فى نسب المتعطلين على المستويين المحافظة والجمهورية فى تعداد ٢٠٠٦ بالمقارنة بتعداد ١٩٩٦، وهذا يعنى حدوث تغير فى تصنيف العمالة وزيادة فى حجم المتعطلين من النساء نتيجة زيادة عدد الخريجات من التعليم الثانوي الفني والجامعي واللاتى ينتظرن التعيين من خلال قوة العمل، حيث أن دخول المرأة سوق العمل يخفى وراءه واقعاً يتمثل فى الطابع السلبي للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تقيد مشاركة الإناث فى النشاط الاقتصادي وتؤدى إلى زيادة البطالة.

٢- يظهر الجدول أن نسبة فجوة النوع لدى فئتى العاملين بأجر نقدي Employees والمتعطلين Unemployments حديثاً فى المحافظة والجمهورية فجوة سالبة لصالح الإناث طوال الفترة التعدادية، وهذا يعنى ارتفاع فى نسبة مشاركة الإناث بالمقارنة بالذكور بالإضافة لإرتفاع نسبتها بالمقارنة بالحالات العملية الأخرى حيث أنها تحتل المرتبة الأولى طوال الفترة الزمنية، وأيضا ارتفاع نسبة إسهام الإناث لهذه الفئة فى تعداد ٢٠٠٦ بالمقارنة بتعداد ١٩٩٦، وهذا نتيجة أن

التصنيع فى المحافظة يؤدى إلى الاتجاه العام نحو الإنتاج فى المصانع الكبيرة التى تحول كثيراً من الذين يعملون لحسابهم الخاص وأصحاب الأعمال ويستخدمون آخرين وصغار أصحاب الأعمال إلى طبقة مستخدمين بأجر وخاصة الإناث، لذلك تتجه نسبة العاملين بأجر خاصة الإناث ويعبر ذلك عن ظاهرة "تأنيث بعض الصناعات فى المحافظة" وهى ظاهرة على مستوى الجمهورية ليست فقط للمحافظة وهذا يعطى الخصوصية المطلقة لمحافظة الغربية حيث مصانع الغزل والنسيج ومصانع الزيوت والصابون والكيماويات، وإذا حاولنا ربط هذا بمؤشرات أخرى مثل المستوى التعليمي ومكان الإقامة.

٣- ويلاحظ من الجدول أيضا أن نسبة فجوة النوع للعاملين لحسابهم Private employees تتراوح بين ٧٥-٨٥% للمحافظة خلال الفترة التعدادية، وذلك لارتفاع نسبة التباين بين إسهام الإناث والذكور لهذه الفئة ويتكرر وضع هذه الفجوة فى ٧١ دولة من بين ٩٨ دولة على مستوى العالم مقابل ٢٧ دولة تحتل فيها الإناث نسبة أعلى من الرجال لهذه الفئة ففي الدول العربية مثل عمان تشكل نسبة الفجوة ١٠% مؤشر تكافؤ ٩٠% بينما فى المغرب يختلف الوضع حيث بلغت نسبة الفجوة ٥٢% ومؤشر تكافؤ ٤٨% وفى مصر تراوحت نسبة الفجوة ما بين (٧٨-٨٠%) خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (unstats. Un, 2005). وأيضا انخفاض نسبة الإناث العاملات لحسابهن حيث تراوحت بين ١-٤% من إجمالى قوة العمل النسائية، وأيضا تحول نسبة كبيرة من أفراد قوة العمل كعاملين بأجر فى المصانع الكبيرة.

٤- ويلاحظ انخفاض نسبة فجوة النوع لدى العاملين لدى الأسرة بدون أجر Unpaid Family Worker وهذا نتيجة أن خطط التنمية تتضمن زيادة لمجموعة المستخدمين بأجر وانكماش مجموعتى العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لدى الأسرة، حيث يعكس الانتقال من منشأت اقتصادية صغيرة يديرها أفراد الأسرة إلى التنظيم الأكثر تكاملا فى الاقتصاد الصناعي، ولكن بالمقارنة على مستوى

الجمهورية فيلاحظ أن نسبة الفجوة أصبحت سالبة لصالح الإناث عام ٢٠٠٦ بعدما كانت موجبة لصالح الذكور عام ١٩٩٦، وهذا يتفق مع العديد من دول العالم حيث تحتل الإناث نسبة أعلى من الرجل لتصل فى بنجلاديش مثلا ٧٣% مقابل ١٠% للرجل وفى المغرب ٥٢% للإناث مقارنة بـ ٢٢% للرجل وفى قطر تبلغ النسبة صفر % للرجل و ١٠٠% للإناث، ومن هنا تكون الفجوة عبارة عن زيادة لأعباء ومسئوليات الإناث اليومية.

أما بالنسبة للتباين بين حضر وريف المحافظة فى نسبة فجوة النوع فقد اتضح أنه عند مقارنة نسبة العمالة وفقاً للحالة العملية أن هناك فروقاً واضحة بين الذكور والإناث فى كل أنواع الحالات العملية، وتتفاقم الفجوة بالنسبة للحالة العملية "صاحب عمل ويستخدم أخرين "وتقل الفجوة بالنسبة للحالة العملية" يعمل لدى الأسرة" وذلك لانتشار هذا النوع من العمل بين الإناث وخاصة فى القطاع الريفي. وقد تبين أيضا تدنى نصيب المرأة النسبي فى فئة "أصحاب العمل" وارتفاع نصيبها فى فئة العمل "بدون أجر" وهذا يعكس مدى اتساع فجوة النوع. وتشير البيانات أيضا إلى أن حوالى خمس القوة العاملة من النساء يعملن بدون أجر مقارنة بـ ٨% فقط من الرجال، كما أن نسبة النساء اللاتي يعملن فى منشأت تقل عن مثيلتها بين الرجال، بواقع ٤٨% إلى ٥٨% على التوالى، ويعنى ما سبق أن نسبة أكبر من الرجال يتمتعون بحماية قانونية وتأمين صحى مقارنة بنسبة النساء ، ومن المهم الإشارة إلى أن التحاق المرأة بالقطاع الرسمى مرة وبالقطاع غير الرسمي مرة أخرى والتغير فى حالتها العملية من "عاملة بأجر" إلى تعمل لحسابها الخاص "هى مراحل مختلفة للحياة العملية للمرأة تتحدد تبعا لأوضاعها الشخصية والتزاماتها تجاه أسرتها. ولكن أيضا نتيجة التغيرات فى البيئة الاجتماعية والحضارية (الثقافية) (Social & Cultural).

**جدول (١٠)** : نسبة فجوة النوع فقاً للحالة العملية فى محافظة الغربية مقارنة بالجمهورية عامى ١٩٩٦/٢٠٠٦. (الأفراد ١٥سنة فأكثر).

| الحالة العملية | المحافظة | | | | المحافظة- الجمهورية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٦ | | ٢٠٠٦ | | المحافظة | | الجمهورية | |
| | نسبة الذكور | نسبة الإناث | نسبة الذكور | نسبة الإناث | الفجوة ١٩٩٦ | الفجوة ٢٠٠٦ | الفجوة ١٩٩٦ | الفجوة ٢٠٠٦ |
| صاحب عمل ويديره | ١٠,٩ | ١,٦ | ٤,٤ | ١,٢ | ٨٥ | ٧٢,٧ | ٨٠,٨ | ٧٣ |
| يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد | ١٧,١ | ٤,٠ | ٦,٢ | ٩,٣ | ٧٧ | ٨٥,٥ | ٨٠,٧ | ٧٨ |
| يعمل بأجر نقدي | ٦٠,٠ | ٦٣,٧ | ٨٠,٩ | ٧٤,٠ | -٦ | ٨,٥ | -١٥ | ٨ |
| يعمل لدى الأسرة بدون أجر | ٣,٢ | ٢,٥ | ٠,٤ | ٠,٢ | ٢١,٩ | ٥٠ | ١١,٥ | -٣٠٠ |
| متعطل سبق له العمل | ٠,٢ | ٠,١ | ٠,٥ | ٠,٣ | ٥٠ | ٤٠ | ٦٦ | -١٤ |
| متعطل حديث | ٨,٤ | ٢٧,٩ | ٧,٥ | ٢٣,٣ | -٢٣٢ | -٢١٠ | -٢١٥ | -١٧٠ |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إجمالى الجمهورية، تعدادى ١٩٩٦/٢٠٠٦.

**جدول (١١) : نسبة فجوة النوع وفقاً للحالة العملية فى محافظة الغربية وفقا لمحل الإقامة عامي ١٩٩٦/٢٠٠٦. (الأفراد ١٥سنة فأكثر).**

| الحالة العملية | نسبة إسهام الذكور والإناث ٢٠٠٦ | | | | الفجوة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحضر | | الريف | | الحضر | | الريف | |
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ |
| صاحب عمل ويديره | ٢,٥ | ١,٢ | ٩,٠ | ١,٣ | ٩٠ | ٥٢ | ٨٢ | ٨٦ |
| يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد | ٥,٦ | ١,١ | ٧,٦ | ٠,٧ | ٨٦ | ٨٠ | -٢٠٥ | ٩١ |
| يعمل بأجر نقدى | ٨٤,٠ | ٧١,٠ | ٧٣,٤ | ٧٨,٠ | -١٣ | ١٥ | ٥ | -٦ |
| يعمل لدى الأسرة بدون أجر | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٥ | ٠,٢ | ٥٠ | ٠ | ٥ | ٦٠ |
| متعطل سبق له العمل | ٠,٣ | ٠,٢ | ٠,٨ | ٠,٤ | ٧٥ | ٣٣ | ٥٠ | ٥٠ |
| متعطل جديد | ٧,٣ | ٢٦ | ٨,٢ | ٢٠,٠ | -١٤٦ | -٢٥٦ | -٣٠٠ | -١٤٣ |

**المصدر:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، إجمالى الجمهورية، تعدادى ١٩٩٦/٢٠٠٦.

أما بالنسبة للتباين فى فجوة النوع بين المراكز فقد اتضح من ملحق (٣) أن نسبة فجوة النوع فى فئة المتعطلين حديثا تراوحت بين (-١٥٠ إلى -٤٢٠%) فى جميع المراكز وهذا يؤكد على انضمام نسبة كبيرة من الإناث إلى فئة المتعطلين حديثا تراوحت نسبتها بين (٢٠-٤٥%) من حجم الإناث الداخلات فى قوة العمل فى الفترة المذكورة وذلك بسبب ارتفاع نسبة المستويات التعليمية خاصة للإناث وبالتالي ازدياد أعداد الخريجات وكثيرا منهن ما ينتظرن التعيينات وخروجها من المحيط الضيق باحثة عن فرص عمل، حيث ترتبط نسبة فجوة النوع فى المتعطلين ارتباط وثيقا بنوعية النشاط السائد فى المكان، بالإضافة إلى فرص العمل المتاحة.

أما بالنسبة لفئتى صاحب العمل، ويعمل لحسابه فقد اتضح الارتفاع الواضح فى نسبة الفجوة وبلوغها القيم الموجبة وبالتالي تكون لصالح الذكور حيث تراوحت بين (٦٠-٨٧%) وهذا يعكس الانخفاض الواضح لنسب إسهام الإناث فى هاتين الفئتين حيث تراوحت نسبتهن بين (١-٥%) من إجمالى الإناث الداخلات فى قوة العمل.

واتضح أيضا من الجدول أن فجوة النوع تنخفض بصفة عامة فى مركز المحلة الكبرى بالمقارنة بباقي المراكز فى معظم الحالات العملية خاصة فى فئة العاملين بأجر حيث يعكس ذلك تعدد الوظائف غير الزراعية فى المركز حيث الطبيعة الخاصة لمركز المحلة الكبرى من انتشار المصانع والأعمال اليدوية وتركزها فى مدينة المحلة وبالتالي توافر فرص العمل خاصة للإناث وبالتالي ارتفاع نسبة إسهام الإناث. ثم جاء مركز طنطا في الترتيب الثاني بعد مركز المحلة في إسهام الإناث في حجم قوة العمل وبالتالي تقل نسبة فجوة النوع فى معظم الحالات العملية وخاصة في فئة العاملين بأجر، وذلك لتركز الإدارات والمؤسسات الحكومية التعليمية والوحدات العلاجية ومكاتب المحاماة وعيادات الأطباء وغيرها أما المراكز الأخرى ذات النشاط الزراعي الأساسي ومساحات الملكية

الصغيرة حيث قلة نصيب الإناث في فرص العمل المتاحة وبالتالي ارتفاع نسبة فجوة النوع فى الحالات العملية.

سادساً : فجوة النوع فى البطالة.

على الرغم من أن البطالة هي ظاهرة عامة في سوق العمل إلا أن واقع هذه الظاهرة أكثر شدة على الإناث منه بالنسبة للذكور، فمعدلات البطالة بين الإناث للمحافظة بلغت ٢٨% عام ١٩٩٦ انخفضت إلى ٢٣.٦% عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ للذكور (حوالى ٣ أضعاف) فى حين أنها بلغت ٢٠.٣% عام ١٩٩٦ أصبحت ١٩.٤% عام ٢٠٠٦ للإناث على المستوى الجمهورية، وبالمقارنة بين محافظات الدلتا فقد بلغت (٢٠.٨%) للدقهلية و(١٤.١%) للمنوفية (٣٠%) لكفر الشيخ عام ٢٠٠٦. ومن الجدول (١٢) يتضح ارتفاع نسبة فجوة النوع السالبة لصالح الإناث خلال الفترات التعدادية للمحافظة حيث بلغت (-٢٦٦%،-١٩٥%)، وبالمقارنة بين ريف وحضر المحافظة فقد ارتفعت النسبة السالبة فى الحضر بالمقارنة عام ٢٠٠٦ أيضا بالمقارنة بعام ١٩٩٦ وأكد على ذلك ارتفاع نسبة الإناث المتعطلات فى الحضر بالمقارنة بريف المحافظة. ويعزى ذلك فى جزء منه إلى كون معدلات انضمام الإناث إلى قوة العمل والخروج منها تكون أعلى بسبب عاملين رئيسيين هما المتعلقة بالأسرة، والتى تجعل المرأة تبحث عن عمل مؤقت أو متقطع، وانخفاض مستوى التعليم أو عدم توفر التدريب اللازم لوظائف معينة مما يجعل المجال محدوداً أمامهن.

تدل البيانات على أن نسبة البطالة بين النساء البالغات هى أعلى منها بين الرجال فى معظم الدول العربية حيث بلغت فى الجزائر ٣١.٤% للإناث مقابل ٢٦.٦% للذكور، فى قطر ١٢.٣% للإناث مقابل ٢.٣% للذكور، السعودية ١١.٥%، مقابل ٧.٧% للذكور، وما تقودنا إليه البيانات الكمية لو اعتمادنا عليها لتفسير وضع الإناث العربيات هو مجرد تقديم مؤشرات كمية ولكن لو اعتمدت هذه البيانات وحدها فسوف تقودنا إلى استخلاص تعميم يضع الإناث فى سلة واحدة

حيث يحكمها هيمنة التفاعل بين كل من النظام الاقتصادي وقوانين الأسرة العربية تسهم جميعها وبشكل مختلف فى تشكيل فرصهن فى الحياة الاقتصادية. يعانى غالبية الإناث خاصة الريفيات من ارتفاع نسبة الأمية وعدم التمتع بالمستوى الصحي الملائم مما يجعلهن يعملن بأجور متدنية وفى أوضاع صعبة، وأن وصولهن للموارد الاقتصادية وفرص العمل لم يزل محدوداً دون المستوى الملائم، إضافة إلى أن هناك نقصاً كبيرا في الأبحاث المتعلقة بقضايا الجندر، ونقصا فى إمكانية الوصول إلى المعلومات وفى التدريب، كما أن هناك نقصاً في مجالات ثقافية أخرى تقدر مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادي.

**جدول (١٢)** : نسبة فجوة النوع للمتعطلين في محافظة الغربية مقارنة بالجمهورية عام ١٩٩٦/٢٠٠٦. (الأفراد ١٥سنة فأكثر)

| التعداد | الإقامة | نسبة الذكور | نسبة الإناث | فجوة النوع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | حضر المحافظة | ٨.٣ | ١٩.٦ | -١٣٦ |
| | ريف المحافظة | ٨.٨ | ٣٤.٥ | -٢٩٢ |
| | جملة المحافظة | ٨.٦ | ٢٨.١ | -٢٢٦ |
| | **الجمهورية** | **٦.٩** | **٢٠.٢** | **-١٩٢** |
| ٢٠٠٦ | حضر المحافظة | ٧.٦ | ٢٦.٢ | -٢٤٤ |
| | ريف المحافظة | ٩.٠ | ٢٠.٤ | -١٢٦ |
| | جملة المحافظة | ٨.٠ | ٢٣.٦ | -١٩٥ |
| | **الجمهورية** | **٧.٦** | **١٩.٤** | **-١٥٥** |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادي ١٩٩٦/٢٠٠٦ اجمالى الجمهورية.

أما **بالنسبة للتباين بين مراكز المحافظة** فقد اتضح الأتي:

- أوضحت الدراسة أن نسبة فجوة النوع لصالح الإناث طوال الفترة التعدادية لمراكز المحافظة تراوحت بين (-١٥٠- -٤٠٠%) بمؤشر تكافؤ تراوح بين (-٢٥٠- -٥٠٠%).
- ارتفاع فجوة النوع للمتعطلين فى مراكز (بسيون – زفتى قطور – المحلة) حيث تراوحت بين (-٢٠٠- -٤٠٠%) خلال الفترة التعدادية، بالمقارنة بالمراكز الأخرى (قطور – السنطة – طنطا – كفر الزيات) حيث بلغت فجوة النوع أقل من (-٢٠٠%). وهذا يعكس التباين فى نسبة المتعطلات فى سن العمل حيث بلغت أعلى نسبة ٤٢% لمركز بسيون عام ١٩٩٦ انخفضت إلى ٢٠% عام ٢٠٠٦ وأقل نسبة فى مركز سمنود ١٦% وفقاً لأخر تعداد، بالإضافة إلى سيادة الطابع الريفى حيث ارتفاع نسبة السكان حيث أتضح وجود معامل ارتباط قوى بينها وبين فجوة النوع للمتعطلين فى مراكز المحافظة (٠.٧٢) عام ٢٠٠٦، وأيضا أتضح عامل أخر من خلال المقابلات الشخصية وهو انخفاض أجور فرص العمل المطروحة للإناث.

**جدول (١٣)** : فجوة النوع للمتعطلين بمراكز الغربية (١٩٩٦-٢٠٠٦).

| المركز | ١٩٩٦ | | | ٢٠٠٦ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | فجوة | ذكور | إناث | فجوة |
| طنطا | ٨.٠ | ٢٠.٠ | -١٥٠ | ١٠.٦ | ٢٩.٢ | -١٧٥ |
| السنطة | ١٠.٢ | ٣٧.٤ | -٢١٦ | ١٠.٥ | ٢٨.٨ | -١٧٤ |
| المحلة | ٨.٣ | ٣٢.٤ | -٢٩٠ | ٦.٢ | ٢٤.٨ | -٣٠٠ |
| بسيون | ١٠.١ | ٤٢.٤ | -٣١٩ | ٥.١ | ٢٠.٥ | -٣٠١ |
| زفتى | ٦.٥ | ٣٢.٥ | -٤٠٠ | ٩.٦ | ٣١.٣ | -٢٢٦ |
| سمنود | ٦.٤ | ٢٠.٥ | -٢٢٠ | ٦.٤ | ١٦.٠ | -١٥٠ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قطور | ٨.٩ | ٣٧.٥ | ٣٢١- | ٨.٥ | ٢٧.٤ | ٢٢٢- |
| كفر الزيات | ١٠.٢ | ٣٥.٧ | ٢٥٠- | ٨.٧ | ٢٦.٢ | ٢٠١- |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان، محافظة الغربية (١٩٩٦-٢٠٠٦).

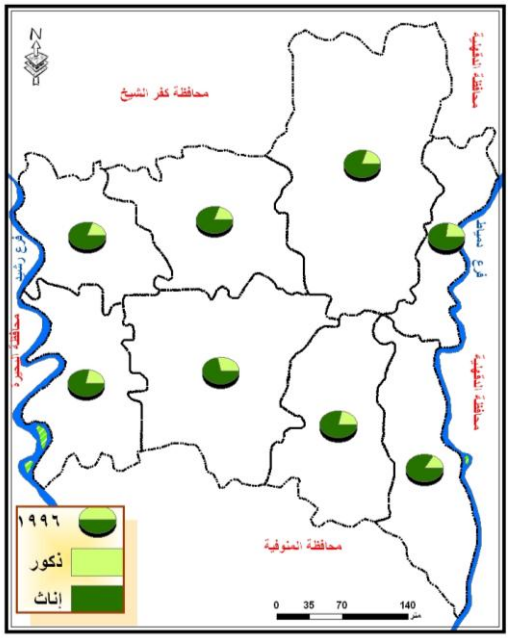


**شكل (٦)** : نسبة المتعطلين وفقا للنوع فى مراكز الغربية عام ١٩٩٦.

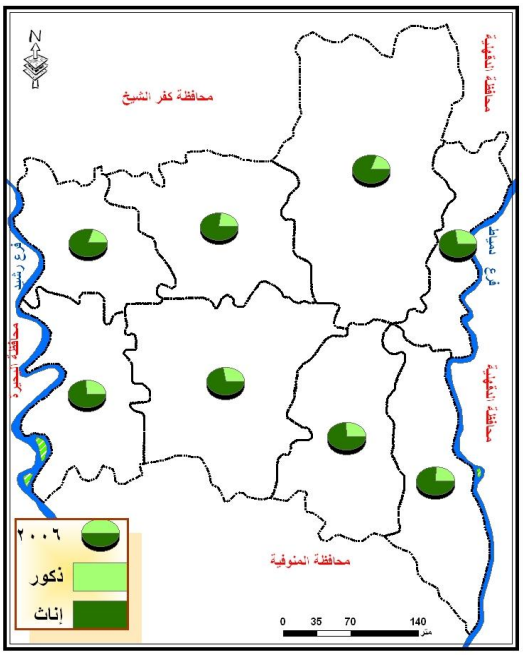


**شكل (٧)** : نسبة المتعطلين وفقا للنوع فى مراكز الغربية عام ٢٠٠٦.

سابعاً : العوامل التى تؤثر فى فجوة النوع في النشاط الاقتصادي.

على الرغم من وجود فجوة نوعية في قوة العمل ليست على مستوى المحافظة فقط ولكن على مستوى مصر، فإن المشكلة الأكبر تتمثل في ضعف قدرة سوق العمل على امتصاص الخريجين وتشغيل كل الموارد البشرية سواء ذكور أو إناث، حيث معدل نمو العمالة سواء للذكور (١.٧%) أو للإناث (٠.١٤%) أكثر من معدل نمو السكان للذكور وأقل للإناث (١.٦%) و(١.٦%) خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) مما أدى إلى زيادة المعروض فى سوق العمل، خاصة أن مصر اتبعت سياسة "التنمية من أعلى" بإعتبارها استراتيجية أكدت على تحقيق نمو سريع فى قطاعات معينة، مثل الصناعة، وفى أقاليم جغرافية حضرية مع افتراض أن التنمية السريعة فى هذه القطاعات والأقاليم سوف تنتشر فى بقية القطاعات والأقاليم الأخرى. ولكن مشكلة فجوة النوع فى النشاط الاقتصادي، تكمن فى انخفاض إسهام الإناث فى العمل، وفى

دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة، اتضح أنه لو احتسب العمل المنزلي، والعمل المتعلق برعاية الأسرة والذى لا تتقاضى عنه المرأة أجراً كإنتاج فى حسابات الدخل القومى – لزاد الإنتاج العالمي بنسبة ٢٠-٣٠% (سعيد، وآخرون، ١٩٩٨، ص ٥٢).

وسوف يتناول هذا الجزء مؤشرات حساسية فجوة النوع فى قوة العمل والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المؤشرات وذلك لقياس وتحليل عدم المساواة ومدى تمكين الإناث من العمل ، من خلال استخدام استبانة تتضمن المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية لذلك، والمؤشرات الإحصائية من التعدادات السكانية (٢٠٠٦)، وتمت معالجتها إحصائيا عن طريق برنامج SPSS ( Statistical Package for Social Sciences).

**١) المحددات الثقافية والاجتماعية :**

أكدت العديد من الدراسات على أن وضع الإناث فى النشاط الاقتصادي فى معظم الأقطار العربية غير متجانس وبالتالي تظهر فجوة العمل وغير متأثر بالعوامل الثقافية ولكنه متأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية كالآتي:

أ. **ازدواجية الأدوار** التى تقوم بها المرأة وعدم فهم الزوج والأسرة لطبيعة عملها، فالمرأة المصرية بصفة عامة – طبقاً للمعايير الحديثة- عليها أن تعمل خارج المنزل كما أنها- طبقاً للمعايير التقليدية- عليها أيضاً أن تعمل داخل المنزل. وبالتالى عليها أن تجمع بين العمل والأعباء الأسرية وتربية النشئ الجديد، حيث أكدت العديد من الدراسات على هذا العبء (محمد حسن، ٢٠٠١) (Marshall, 1986)، العالم أندرسون كولمان وبالودى ( Anderson-Kolman & Paludi, 1986). ويمكن الحل في إيجاد بدائل اجتماعية لعمل الإناث المنزلي (زكريا، ٢٠٠١)، ومن خلال

الدراسة الميدانية (مقابلات شخصية للإناث فى حضر وريف المراكز والمعالجة الإحصائية) اتضح أن هذا العامل من أولى المعوقات الاجتماعية لعمل الإناث فى محافظة الغربية بدرجة صعوبة كبيرة بنسبة ٧٧.٤% بإنحراف معيارى ١.٠٨.وهذا نتيجة ارتفاع نسبة المتزوجات فى المحافظة حيث أكدت العديد من الدراسات على أن الحالة الزواجية تؤثر على العمل ليست للإناث فقط بل للذكور أيضا ( Miroslav Raservic, 1975, p. 13) وأكد على ذلك أيضا Mirolav Rasenic ( Mirolav Rasenic, 1975, p. 13) فإن احتمال دخول المرأة المتزوجة قوة العمل أقل من نظيرتها التى لم يسبق لها الزواج (فقد بلغت للمحافظة ٢٨% مقابل ٧٢% عام ٢٠٠٦).

ب. **الحالة التعليمية للإناث** حيث أن العلاقة بين التعليم والنشاط الاقتصادي لها أهمية خاصة في المحافظة، حيث أن إطالة فترة الدراسة لها تأثيرها الواضح فى خفض معدلات النشاط خاصة أثناء مراحل التعليم المختلفة، وتؤثر أيضا على استعدادهم من حيث فرص العمل لهم فى النشاط الاقتصادي وبدراسة العلاقة بين فجوة النوع ومستويات التعليم للذكور والإناث فى محافظة الغربية اتضح العلاقة العكسية حيث بلغت (-٠.٦٥، -٠.٥٢) عام ١٩٩٦ و (-٠.٧٦، -٠.٦٦) عام ٢٠٠٦ على الترتيب ويعكس ذلك التأثير المتزايد لمستوى التعليم عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بعام ١٩٩٦ ، وهذا ما أكدت بعض الدراسات على أن اشتغال المرأة تميل إلى أن تصبح خاصة بالفئات المتعلمة خاصة فى الطبقات الوسطى (مرقص، ١٩٨١، ص ١٩). ومن الملاحظ أن سياسات التعليم مسئولة عن التمييز النوعى فى مصر، وبالرغم من انحسار الفجوة ولو بشكل بسيط فى مجال التعليم إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير فى توفير فرص العمل للإناث فى المحافظة وأكدت هيئة الأمم المتحدة من أهم أوجه الحد من انعدام المساواة بين الجنسين هو تحسين حصول المرأة على التعليم، حيث أن المرأة مازالت ممثلة ضمن الأميين تمثيلاً مفرطاً إلى حد كبير

(الأمم المتحدة، ٢٠٠٩)، حيث بلغت نسبة الأمية فى المحافظة (٤٦% عام ١٩٩٦،٣٤% عام ٢٠٠٦).

ج. **التقاليد والأعراف السائدة فى مصر عامة والغربية خاصة** حيث توضع الكثير من القيود على إسهام المرأة خارج المنزل، ومن خلال الجدول (١٤) احتل هذا العامل المرتبة الثانية بدرجة صعوبة مرتفعة بنسبة ٧٥% فى المحافظة. وأكدت دراسة يابانية عن الاختلافات الجنسية فى المعتقدات فيما يتعلق بعمل المرأة وأكدت على أن الرجال اليابانين يؤكدون على أن النساء يجب أن يلزمن البيت لكى ينجبن ويربين الأطفال ، وأن عمل النساء سيلحق ضررا بنمو الأطفال وبالتالي يؤثر ذلك على فجوة النوع فى العمل (Engel, 1988).

د. **العائلة المصرية والعربية عامة عائلة أبوية** هرمية يقوم التمايز وتوزيع العمل فيها على أساس الجنس والعمر وذلك بتسلط الذكر على الأنثى، والتى تؤكد على فكرة أن المرأة يجب أن تبقى فى المنزل ترعى الزوج والأبناء، بينما يقوم الذكور بحمايتها، ومحافظة الغربية محافظة ريفية ترتفع نسبة سكان الريف إلى ٧٠% عام ٢٠٠٦ وبالتالى تتأصل العائلة الريفية بكل مقوماتها ومن الجدول (١٤) احتل هذا العامل الترتيب الثالث من بين محددات عمل المرأة وبالتالى تأثيره على فجوة النوع بإنحراف معيارى ١.٢٣.

هـ. **قلة وعي المرأة بذاتها، أو وعيها الزائف بذاتها**. فالتحدي هنا مرتبط بعدم رؤية المرأة لإنسانيتها ووضعيتها، وبالتالى محدودية تطلعاتها ومن خلال المقابلات الشخصية اتضحت هذه الظاهرة خاصة فى ريف المحافظة ولكن بدرجة صعوبة متوسطة بنسبة ٦٣%. وأكدت بعض الدراسات البريطانية على ذلك مثل دراسة سكاس وجوفى (Scase and Goffee, 1989) وقد يرجع هذا إلى انغلاق المجتمع الذى تعيش فيه، ومحدودية الواقعين السياسي والاقتصادى اللذين تشارك فيهما (حسن، ٢٠٠١).

و. **التمييز ضد المرأة مازال قائماً فى التوظيف والأجور** وفى المجال نفسه ، نجد أن سوق العمل مازال مقسماً "بحسب الجنس" وتعمل فيه النساء فى مجالات محددة، وأكد على ذلك العديد من الدراسات مثل جيفريز ورانسفورد ( Jeffries and Ransford, 1980) فنجد نصف النساء يعملن فى قطاع الخدمات (التعليم والصحة والسكرتاريا) ويعمل حوالى٥.٢% فى الزراعة، وقد بلغت نسبة الذين لم تتضمنهم قوة العمل بسبب الإنشغال بالأعمال المنزلية نحو ٧٧% (جميعهن من النساء)، وأوضحت بعض الدراسات أن المرأة تواجه أنواعا عدة من التمييز فى ظروف العمل، وبصوره المختلفة، مثل سوء معاملة زملاء العمل والجمهور، والمضايقات فى المواصلات والمرافق العامة ومحدودية فرص الترقى وفرص السفر للخارج، وانحياز معايير التوظيف لصالح الرجل (Heba, 2002). وهذه المضايقات ذكرتها العديد من الإناث فى المحافظة خاصة الإناث الريفيات، وفى بعض المقابلات كان من أهم أسباب عزوف الإناث عن العمل ومن الجدول (١٤) فقد احتل المرتبة الخامسة بإنحراف معيارى ١.٠٩ بنسبة ٦٨%.

ز. تزداد حدة المعوقات التى تقف فى وجه النساء فى المجالات الاجتماعية، وتظهر بشكل لافت للنظر **فى المعدلات المرتفعة للخصوبة**، وانخفاض سن الزواج، وغياب نظام اجتماعي لرعاية الأطفال والمسنين، الأمر الذى يؤدى إلى قيام النساء بتكريس الجزء الأكبر من حياتهن للإنجاب وللمهام التى ترافقه من مسؤوليات البيت والأسرة مما يسلب الكثير منهن القدرة على المشاركة الفعالة فى باقي نشاطات المجتمع، حيث أكدت الدراسة أن الإناث اللاتى لديهن عدد قليل من الأطفال (أقل من ٢) يكن ذات معدلات نشاط إقتصادية عالية، وبدراسة العلاقة بين معدلات المواليد الخام ومعدلات النشاط الإقتصادى فى الغربية اتضح وجود علاقة عكسية (-٠.٧٢).

**جدول (١٤)** : المحددات الثقافية والاجتماعية المؤثرة على فجوة النوع فى العمل عام ٢٠١٣.

| م | المحددات | رقمها فى الصعوبات | الوسط الحسابى | الانحراف المعيارى | % | درجة الصعوبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ازدواجية الأدوار التى تقوم بها المرأة | ١ | ٣.٨٧ | ١.٠٨ | ٧٧.٥ | كبيرة |
| ٢ | التقاليد والأعراف السائدة | ٢ | ٣.٧٨ | ١.١٢ | ٧٥.٣ | كبيرة |
| ٣ | سيطرة النظام الأبوى | ٣ | ٣.٤٦ | ١.٢٣ | ٧٣.٢ | كبيرة |
| ٤ | قلة وعيها بذاتها | ٤ | ٣.٢٤ | ١.٠٧ | ٦٩.٣ | متوسطة |
| ٥ | التمييز ضد المرأة | ٥ | ٣.٤١ | ١.٠٩ | ٦٨.٢ | متوسطة |
| ٦ | المعدلات المرتفعة للخصوبة | ٦ | ٣.٣٧ | ١.٠٣ | ٦٥.٢ | متوسطة |
| ٧ | التربية المبنية على الخجل | ٧ | ٣.٢٧ | ٠.٩٥ | ٦٢.٢ | متوسطة |
| ٨ | عدم فهم الزوج أو أفراد الأسرة واستيعابها لطبيعة عمل المرأة | ٨ | ٣.٠٥ | ١.١٣ | ٥٦.٢ | قليلة |
| ٩ | عدم تكفل الدول بتوفير دور رعاية مناسبة لأطفال المرأة العاملة | ٩ | ٢.٩٤ | ١.٢٢ | ٥٢.٢ | قليلة |

**المصدر**: دراسة ميدانية عام ٢٠١٣، تم معالجة البيانات ببرنامج Spss على الحاسب الالى.

**٢) المحدادات الاقتصادية والتنظيمية :**

تتأثر فجوة النوع فى النشاط الاقتصادي بنظام الاقتصاد فى المنطقة وتحديداً تطور التصنيع المحدود على عمل الإناث فى قطاع الصناعة إضافة إلى أبعاد الجنس ويمكن إيجازها :

أ. **نقص التدريب والاستيعاب الأمثل لتكنولوجيا** العصر، ولكن التدريب المهنى المسموح به للمرأة المصرية عامة ومحافظة الغربية خاصة محصور فى المهن البسيطة مثل (الخياطة والتعليم والتمريض والطباعة، الصباغة) ومن هنا تكون المرأة أدنى خبرة فنية وإدارية، بالاضافة إلى أنها أقل قدرة فرصة فى فكرية وثقافية خاصة فى المناطق الريفية حيث أنها تعانى من الفروق الإقليمية كنتيجة طبيعية للفروق الإقليمية فى توزيع الإنفاق الحكومي لقطاع التعليم وسياسات التنمية والتى تتركز فى المناطق الحضرية فى المحافظة، واحتل هذا العامل درجة صعوبة كبيرة بنسبة ٧٧%، حتى المؤسسات الصناعية الكبرى فى طنطا والمحلة وزفتى تعانى الإناث فيها من قلة التدريب وبالتالى الاستغناء عنهن يكون أسرع من الذكور.

ب. **وقوع القهر الاقتصادى على المرأة العاملة**، فإما أن تعمل داخل منزلها أو داخل العائلة بدون أجر، أو أن تعمل فى الأعمال النسوية والخدمية، حيث النساء مازلن يحصلن على دخل أقل من الرجال بصورة عامة، وهذا يحدث بطبيعة الحال فى الدول الصناعية، وتعتبر السويد أنموذجا يحتذى فى إطار المساواة فى العمل بين الرجل والمرأة، حيث اعتبرت السويد المرأة بعامة والمتزوجة على وجه الخصوص مصدراً رئيسياً فى قوى العمل، وبالتالى سنت القوانين والتشريعات لذلك (Nelson, 1978) وهذا يؤكد على أن الأسباب الاقتصادية هى الدافع الأساسي لعمل الإناث (Heba, 1997). وأكدت الدراسة على أن ٩٠% من الإناث العاملات فى الغربية من حجم العينة البحثية يعانين من الدخل المنخفض بالمقارنة بالذكور فى نفس الفئة المهنية ومن خلال جدول (١٥) احتل هذا

العامل الترتيب الثاني فى إحجام الإناث عن العمل وبالتالى زيادة نسبة فجوة النوع فى النشاط حيث درجة الصعوبة كبيرة بنسبة ٧٥%.

ج. **ضعف دور المرأة فى قيادات النقابات والمنظمات** وضعف اهتمامات قيادات هذه النقابات بأوضاعها، وحاجاتها، لأسباب من أهمها سلبية المرأة وترددها فى التعبير عن حاجاتها والمطالبة بمعالجتها. وأيضا الأعراف التى تقضى بأن السياسة للرجال والإعتقاد بأن النساء لا يصلحن للقيادة (Kats and Chamorro, 2003; Duflo, 2003; Lundberg et al., 1997) كما أن الحركة النسائية المصرية ارتبطت بشرائح اجتماعية معينة، ولم تعبر عن القاعدة العريضة للمرأة المصرية، حيث بلغت عدد النساء لمحافظة الغربية فى المجالس الشعبية المحلية ٢٩ أنثى بنسبة لا تتعدى ١.٠٤% من جملة أعضاء هذه المجالس بكافة مستوياتها عام ٢٠٠٨ (تقرير التنمية البشرية، محافظة الغربية، ٢٠٠٨).

**جدول (١٥)** : المحددات الاقتصادية والسياسية المؤثرة على فجوة النوع فى العمل عام ٢٠١٣.

| م | المحددات | رقمها فى الصعوبات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | % | درجة الصعوبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | نقص التدريب والاستيعاب الأمثل لتكنولوجيا العصر | ١٠ | ٣.١٢ | ١.٠١ | ٧٨.٣ | كبيرة |
| ٢ | وقوع القهر الاقتصادي على المرأة العاملة | ١١ | ٢.٨٥ | ١.١٢ | ٧٥.٢ | كبيرة |
| ٣ | ضعف دور المرأة فى قيادات النقابات والمنظمات | ١٢ | ٢.٦٥ | ١.١٢ | ٧٤.٣ | كبيرة |
| ٤ | هامشية المرأ فى مجال العمل | ١٣ | ٢.٤٢ | ١.٠٣ | ٦٥.٢ | متوسطة |
| ٥ | عدم توافر فرص عمل مناسبة | ١٤ | ٢.١٤ | ١.٠٤ | ٦٥.٠ | متوسطة |
| ٦ | انخفاض دخل المرأة من العمل بالمقارنة بالرجل. | ١٥ | ٢.١٢ | ١.١٤ | ٥٥.٢ | قليلة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧ | السياسات التنموية العامة | ١٦ | ٢.١٥ | ١.١٥ | ٥٥.١ | قليلة |

**المصدر**: دراسة ميدانية عام ٢٠١٣، تم معالجة البيانات ببرنامج Spss على الحاسب الالى.

د. **على الرغم من القوانين والتشريعات** التى سنت من أجل المرأة – دولياً ومحلياً – فإن المرأة – عملياً ومن المنظور الاقتصادي والاجتماعي لدى هذه المجتمعات – لا تعدو أن تكون هامشية فى مجال العمل وتعتبر درجة ثانية داخل القوى العاملة، أو داخل سوق العمل، وأن الرجل هو المنتج وأساس العمل الرئيس (www.pnic.gov.ps/arabic/women) وهذا تؤكده المقابلات الشخصية لعدد من الإناث المتعطلات بعدم تطبيق قوانين المساواة بين الجنسين في مجال العمل خاصة فى العمل فى الصناعة (صناعة الغزل والنسيج – صناعة الحلوى) حظي هذا العامل على درجة صعوبة متوسطة بنسبة ٦٥% وانحراف معياري ١.٠٣.

هـ. **عدم توافر فرص عمل مناسبة** مما يرغم المرأة على العمل فى ميدان لا يناسبها، أو لا ترغب فيه، وهذه – أيضاً مشكلة متعلقة ببيئة المجتمع نفسه، وبالسياسات التنموية المتبعة، وبالسياسات التعليمية التى لا تأخذ فى الإعتبار احتياجات المجتمع خاصة فى ريف محافظة الغربية حيث اتضح نسبة الإناث الباحثات عن عمل ٩٠% من حجم العينة البحثية ويمثل الحضر ٧٢% والريف ١٨% و ١٠% تركن العمل بسبب انخفاض الدخل وعدم مناسبة العمل، حيث مناسبة العمل للإناث يعطى نتيجة أفضل، وأكدت على ذلك العديد من الدراسات مثل دراسة لونج (Long, 1987)، دراسة اهلوت (Ohlott et al., 1994).

و. وتشير بيانات جدول (١٦) إلى أهم المؤشرات التى تؤكد على فجوة النوع فى قوة العمل فى محافظة الغربية، بالإضافة إلى أنها تؤكد على عدم التحسن فى النوع الاجتماعى للخصائص المختلفة.

**أهم نتائج الدراسة :**

- قد بلغت نسبة قوة العمل عام ١٩٩٦ في الغربية ٤٩% من حجم السكان يمثل الذكور ٣٩% والإناث ١٠% بالمقارنة بنسبة ٤٧% للجمهورية يمثل الذكور

٣٩% والإناث ٧%، انخفضت هذه النسبة إلى ٤٤.٤% عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بـ ٤٤.٣% للجمهورية.

**جدول (١٦)** : مؤشرات فجوة النوع في قوة العمل فى محافظة الغربية (١٩٩٦-٢٠٠٦).

| م | المؤشر | الإناث | | الذكور | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ |
| ١ | نسبة السكان | ٤٩.٥ | ٤٩.٣ | ٥٠.٥ | ٥٠.٧ |
| ٢ | معدل العمر عند الولادة | ٦٧ | ٧٤ | ٦٥ | ٦٧ |
| ٣ | نسبة المتزوجين | ٦٢.٠ | ٦٢.٨ | ٦٤.٥ | ٦٣.٩ |
| ٤ | نسبة المتعلمين | ٥٤ | ٦٦.٤ | ٧٦ | ٨١.٨ |
| ٥ | نسبة قوة العمل | ٢٠.١ | ١٦ | ٧٧.٠ | ٧٠.٤ |
| ٦ | نسبة الأمية | ٤٦ | ٣٣.٦ | ٢٤ | ١٨.٢ |
| ٧ | نسبة ذوى النشاط الاقتصادي | ١٤.٦ | ١٢.٣ | ٧٠.٥ | ٦٥.٠ |
| ٨ | معدلات البطالة | ٢٨.١ | ٢٣.٦ | ٨.٦ | ٨.٠ |
| ٩ | نسبة العاملين فى الزراعة | ١٢.٩ | ٥.٢ | ٣٠.١ | ٢٥.٢ |
| ١٠ | نسبة المشاركة فى النقابات والمنظمات | ٠.٢١ | ١.٠٤ | ٩٩.٧٩ | ٩٨.٩٦ |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج نهائية لمحافظة الغربية، تعدادى ١٩٩٦/٢٠٠٦، تقرير التنمية البشرية، محافظة الغربية، المؤشرات من حساب الباحثة.

- وأيضا اتضح ارتفاع نسبة فجوة النوع فى قوة العمل لمحافظة الغربية حيث بلغت ٧٤% عام ١٩٩٦ و ٧٧% عام ٢٠٠٦، وهذا يعكس التباين بين فرص العمل للذكور والإناث خلال فترة الدراسة، بالإضافة للتباين بين ريف وحضر المحافظة حيث بلغت ٨٣% للحضر و ٦٥% للريف عام ٢٠٠٦ بمؤشر تكافؤ ١٧% للحضر و ٣٥% للريف، وذلك نتيجة تأثير مستويات التحضر واتجاهاتها.
- بالإضافة إلى أن الدراسة أكدت على ارتفاع نسبة فجوة النوع فى القطاع الخاص نتيجة الانخفاض الملحوظ لإسهام الإناث الذي بلغ ٣٣% عام ٢٠٠٦ للمحافظة بالمقارنة بـ ٧٧% للذكور، وانخفاض إسهام القطاع الحكومي والعام فى امتصاص القوة العاملة فى المحافظة حيث بلغت نسبة الفجوة (-١٢٣) بمؤشر تكافؤ (٢٢٣%) مثلت الإناث ٦٧% للمحافظة ارتفعت فى الحضر بالمقارنة بالريف.

- وأكدت الدراسة على أن التباين بين مراكز المحافظة فى فجوة النوع لقوة العمل يرجع للتباين فى معدلات النمو السكاني وأيضا دور معدل النشاط الاقتصادي الخام وبدراسة معامل الارتباط بين نسبة فجوة النوع ومعدل النمو السكاني ومعدل النشاط الاقتصادي فقد بلغ (٠.٨)، (٠.٩).
- واتضح من الدراسة ندرة فرص العمل للمرأة التى عادة ما يجلبها التصنيع فى المحافظة وذلك لعدم تطوير قطاع التصنيع وعدم إهتمام المحافظة بتوفير فرص العمل فى هذا القطاع للإناث حيث يبلغ إسهامهن بنصف إسهام الذكور تقريباً عام ٢٠٠٦، وبالتالي تزيد من نسبة الفجوة النوعية، وأيضا تدنى إسهام الإناث في أنوع الأنشطة الاقتصادية مثل (التعدين الكهرباء، النقل، الصناعة، التأمينات) وهذا يعنى عدم التجانس بين توزيع الأنشطة الاقتصادية بين ذكور وإناث المحافظة، وأثر هذا على ارتفاع نسبة فجوة النوع وفقا لنوع النشاط الاقتصادي ما عدا نشاط الخدمات.
- وأكدت الدراسة على ارتفاع نسبة فجوة النوع السالبة للمتعطلين لصالح الإناث خلال الفترات التعدادية للمحافظة حيث بلغت (-٢٦٦%، -١٩٥%)، وبالمقارنة بين ريف وحضر المحافظة فقد ارتفعت النسبة السالبة فى الحضر بالمقارنة عام ٢٠٠٦ أيضا بالمقارنة بعام ١٩٩٦ وأكد ذلك ارتفاع نسبة الإناث المتعطلات فى الحضر بالمقارنة بريف المحافظة.

ويمكن استنتاج أهم أسباب الفجوة للنشاط الاقتصادى الخام متمثلة فى أربعة أسباب **أولها** اختلاف المساحة الزمنية التى يخصصها كل من الرجال والإناث لرعاية الأسرة وغيرها من الأعمال المنزلية، حيث تتحمل الإناث هذه المسئولية فى حين تقتصر مسؤولية الرجال فى العمل بالسوق، **وثانيها** الاختلافات فى القدرات البشرية والجسدية، **وثالثها** هو إخفاق السوق والقيود المؤسسية، فأسواق العمل لا تميل عادة لأن تكون فى صالح الإناث **ورابعا** الموروث الثقافي والإجتماعى.

**ملحق (١) : نسبة فجوة النوع ومؤشر التكافؤ وفقاً لنوع النشاط فى مراكز محافظة الغربية ١٩٩٦ .**

| الحالة | المؤشر | طنطا | السنطة | المحلة | بسيون | زفتى | سمنود | قطور | الزيات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة وصيد البحر | الفجوة | ٥٦ | ٧٠ | ٥٧ | ٦٥ | ٨١ | ٣٣ | ٦٨ | ٨٣ |
| | المؤشر | ٤٤ | ٣٠ | ٤٣ | ٣٤ | ١٩ | ٦٧ | ٣٢ | ٢٧ |
| استغلال المناجم و المحاجر | الفجوة | ٣٤ | ٠ | ٣٥ | ٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٠ | ٤٧ |
| | المؤشر | ٦٦ | ١٠٠ | ٦٥ | ١٠٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٥٣ |
| الصناعات التحويلية | الفجوة | ٦٠ | ٦٧ | ٦١ | ٤١ | ٥٦ | ٩ | ٠ | ٦٠ |
| | المؤشر | ٤٠ | ٣٣ | ٣٩ | ٦٩ | ٤٤ | ٩١ | ١٠٠ | ٤٠ |
| الكهرباء و الغاز و المياه | الفجوة | ٣٦ | ٧٥ | ٤٠ | ٧١ | ٥٥ | ٨٣ | ٥٠ | ٢٩ |
| | المؤشر | ٦٤ | ٢٥ | ٦٠ | ٢٩ | ٤٥ | ١٧ | ٥٠ | ٧١ |
| التشييد و البناء | الفجوة | ٩٢ | ٩٠ | ٩٥ | ٩٤ | ٩٠ | ٩٢ | ٩١ | ٩٠ |
| | المؤشر | ٨ | ١٠ | ٥ | ٦ | ١٠ | ٨ | ٩ | ١٠ |
| التجارة و المطاعم | الفجوة | ٥٤ | ٤ | ٥٥ | ٣٢ | ٢٧ | ٧- | ٣٣- | ٤٠ |
| | المؤشر | ٤٦ | ٩٦ | ٤٥ | ٦٨ | ٧٣ | ١٠٧ | ١٣٣ | ٦٠ |
| النقل و التخزين و المواصلات | الفجوة | ٦٣ | ٨٥ | ٦٧ | ٩٠ | ٩٠ | ٩٤ | ٨٣ | ٣٨ |
| | المؤشر | ٣٧ | ١٥ | ٣٢ | ١٠ | ١٠ | ٦ | ١٧ | ١٣٨ |
| التمويل و التأمينات | الفجوة | ١٥٤- | ٤١٤- | ١٧٦- | ٦٥٧- | ٤٠٠- | ٢١٨- | ٦٠٧- | ٥٢٩- |
| | المؤشر | ٢٥٤ | ٥١٤ | ٢٧٦ | ٧٥٧ | ٥٠٠ | ٣١٨ | ٧٠٧ | ٦٢٩ |
| خدمات المجتمع العامة و الخدمات الاجتماعية و الشخصية | الفجوة | ١٠٥- | ١١٠- | ١١٢- | ١٢٢- | ٢١٨- | ١١٧- | ٩٢- | ١٩٠- |
| | المؤشر | ٢٠٥ | ٢١٠ | ٢١٢ | ٢٢٢ | ٣١٩ | ٢٠٧ | ١٩٢ | ٢٩٠ |
| ليس لهم توصيف | الفجوة | ٢٠- | ٢٠- | ٤٠- | ١٧ | ٢٠- | ٢٢ | ٣٣- | ٨٣- |
| | المؤشر | ١٢٠ | ١٢٠ | ١٤٠ | ٨٣ | ١٢٠ | ٧٨ | ١٣٣ | ١٨٣ |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، محافظة الغربية، تعداد ١٩٩٦، المؤشرات من حساب الباحثة.

**ملحق (٢)** : نسبة فجوة النوع ومؤشر التكافؤ وفقاً لنوع النشاط فى مراكز محافظة الغربية ٢٠٠٦.

| الحالة | المؤشر | طنطا | السنطة | المحلة | بسيون | زفتى | سمنود | قطور | الزيات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة وصيد البحر | الفجوة | ٧٥ | ٨١ | ٨٧ | ٨٢ | ٨٨ | ٧٦ | ٧٢ | ٨٧ |
| | المؤشر | ١٥ | ١٩ | ١٣ | ١٨ | ١٢ | ٢٤ | ٢٨ | ١٣ |
| استغلال المناجم والمحاجر | الفجوة | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ |
| | المؤشر | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| الصناعات التحويلية | الفجوة | ٨٩ | ٧٦ | ٣٢ | ٦٠ | ٧٩ | ٢٥ | ٤٠ | ٧٧ |
| | المؤشر | ١١ | ٢٤ | ٦٨ | ٤٠ | ٢١ | ٧٥ | ٦٠ | ٢٣ |
| الكهرباء والغاز والمياه | الفجوة | ٧٣ | ٥٦ | ٣٤ | ٤٠ | -١٢٧ | ٨٠ | ٥٠ | ٦٠ |
| | المؤشر | ٢٧ | ٤٤ | ٦٦ | ٦٠ | ٢٢٧ | ٢٠ | ٥٠ | ٤٠ |
| التشييد والبناء | الفجوة | ٩٨ | ٩٧ | ٩٧ | ٢٠ | ٩٧ | ٩٧ | ٩٤ | ٩٨ |
| | المؤشر | ٢ | ٣ | ٣ | ٨٠ | ٣ | ٣ | ٦ | ٢ |
| التجارة والمطاعم | الفجوة | ٧٧ | -٦٤ | ٣٩ | -١٢٣ | -٩٢ | ٥٠ | -١٧ | -١٧٥ |
| | المؤشر | ٢٣ | ١٦٤ | ٥٩ | ٢٢٣ | ١٩٢ | ٥٠ | ١١٧ | ٢٧٥ |
| النقل والتخزين والمواصلات | الفجوة | ٩٨ | ٨٧ | ٩٦ | ٩١ | ٩٥ | ٩٧ | ٩٤ | ٩٦ |
| | المؤشر | ٢ | ١٣ | ٤ | ٩ | ٥ | ٣ | ٦ | ٤ |
| التمويل والتأمينات | الفجوة | ٤٥ | -١٠٠ | -١٦٠ | -١٠٠ | -١١٧ | -١٢٥ | -١٠٠ | -١٥٠ |
| | المؤشر | ٥٥ | ٢٠٠ | ٢٦٠ | ٢٠٠ | ٢١٧ | ٢٢٥ | ٢٠٠ | ٢٥٠ |
| خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية | الفجوة | -١٤٥ | -١١٣ | -٦٢ | -١١٩ | -١٨٧ | -٤٢٣ | -٨٥ | -١٥٧ |
| | المؤشر | ٢٤٥ | ٢١٣ | ١٦٢ | ٢٠٩ | ٢٨٧ | ٥٢٣ | ١٨٥ | ٢٥٧ |
| ليس لهم توصيف | الفجوة | -٥٠٠ | -٧٥ | -٢٠ | ٨٠ | -٢٠٠ | -١٦ | ١١ | -٦٧ |
| | المؤشر | ٦٠٠ | ١٧٥ | ١٢٠ | ٢٠ | ٣٠٠ | ١١٦ | ٨٩ | ١٦٧ |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، محافظة الغربية، تعداد ٢٠٠٦، المؤشرات من حساب الباحثة.

**ملحق (٣) : حجم فجوة النوع ومؤشر التكافؤ وفقاً للحالة العملية فى مراكز محافظة الغربية ١٩٩٦ .**

| الحالة | المؤشر | طنطا | السنطة | المحلة | بسيون | زفتى | سمنود | قطور | الزيات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صاحب عمل ويديره | التكافؤ | ٢٠ | ٢٤ | ١٥ | ١٤ | ١٣ | ٢٣ | ١٥ | ٢٥ |
| | الفجوة | ٨٠ | ٧٦ | ٨٥ | ٨٦ | ٨٦ | ٧٦ | ٨٤ | ٧٥ |
| يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد | التكافؤ | ٢٠ | ١٧ | ٢٩ | ٢٤ | ٢٠ | ٤٢ | ٣٠ | ١٩ |
| | الفجوة | ٨٠ | ٨٣ | ٧١ | ٧٦ | ٨٠ | ٥٨ | ٧٠ | ٨٧ |
| يعمل بأجر نقدى | التكافؤ | ١١٢ | ٩٧ | ١١٩ | ٩٤ | ١ | ١ | ١٢٠ | ١٠٥ |
| | الفجوة | -١٢ | ٣ | -٢٠ | ٦ | ٥٠ | ٠١ | -٢١ | -٦ |
| يعمل لدى الأسرة بدون أجر | التكافؤ | ٨١ | ٤٤ | ١٥٥ | ٢٨ | ١٢ | ٢٠٤ | ٣٤ | ٨ |
| | الفجوة | ١٩ | ٥٦ | -٥٥ | ٧٢ | ٨٨ | -١٠٤ | ٦٦ | ٩١ |
| متعطل سبق له العمل | التكافؤ | ٢٢ | ١٥ | ٣٣ | ١ | ٤٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٤ |
| | الفجوة | ٧٨ | ٨٥ | ٦٧ | ٥ | ٥٤ | ٧٥ | ٧٥ | ٧٦ |
| متعطل حديث | التكافؤ | ٢٥٧ | ٣٥٩ | ٣٨٤ | ٤١٩ | ٥١٤ | ٣٠٤ | ٤٢٦ | ٣٧١ |
| | الفجوة | -١٥٧ | -٢٥٩ | -٢٨٤ | -٣١٩ | -٤١٤ | -٢٠٤ | -٣٢٦ | -٢٧١ |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، محافظة الغربية، تعداد ١٩٩٦، المؤشرات من حساب الباحثة.

**ملحق (٤)** : نسبة فجوة النوع ومؤشر التكافؤ وفقاً للحالة العملية فى مراكز محافظة الغربية ٢٠٠٦.

| الحالة | المؤشر | طنطا | السنطة | المحلة | بسيون | زفتى | سمنود | قطور | الزيات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صاحب عمل ويديره | التكافؤ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٤ | ٣٣ | ٣٥ | ٣٢ | ٦٠ | ٥ |
| | الفجوة | ٥٤ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٧ | ٦٤ | ٦٨ | ٣٩ | ٩٧ |
| يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد | التكافؤ | ١٧ | ١٦ | ١٨ | ١٨ | ٩ | ١١ | ٣٣ | ١٥ |
| | الفجوة | ٨٤ | ٨٤ | ٨٣ | ٨٠ | ٩١ | ٨٨ | ٦٧ | ٨٥ |
| يعمل بأجر نقدى | التكافؤ | ٨٧ | ٨٤ | ٨٥ | ٩٨ | ٨٤ | ١٠٠ | ٨٢ | ٨٦ |
| | الفجوة | ١٤ | ١٦ | ١٥ | ٢ | ١٦ | ٠٢ | ١٨ | ١٥ |
| يعمل لدى الأسرة بدون أجر | التكافؤ | ٦٧ | ٣٣ | ٦٦ | ١٥٠ | ٢٥ | ٥٠ | ١٢٥ | ١٠٠ |
| | الفجوة | ٣٥ | ٥٠ | ٣٣ | ٥٠- | ٧٥ | ٥٠ | ٢٥- | ٠ |
| متعطل سبق له العمل | التكافؤ | ١٠٠ | ٣٣ | ١٠٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٨٣ | ٧٥ | ٣٣ |
| | الفجوة | ٠ | ٦٧ | ٠ | ٥٠ | ٥٠ | ١٦٦ | ٢٥ | ٦٦ |
| متعطل حديث | التكافؤ | ٤١٢ | ٢٨١ | ٤١٥ | ٤١٦ | ٣٣٨ | ٢٦٧ | ٣٣٨ | ٣٢٢ |
| | الفجوة | ١٨٥- | ١٨١- | ٣١٥- | ٣١٦- | ٢٣٨- | ١٦٧- | ٢٣٨- | ٢١٠- |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، محافظة الغربية، تعداد ٢٠٠٦، المؤشرات من حساب الباحثة.

## ملحق (٥)

## نموذج استبيان
## عن أهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر فى فجوة النوع للنشاط الاقتصادي فى محافظة الغربية

١- السن :١٥-٢٠سنة( ) ٢٠-٢٥( ) ٢٥-٣٠ ( ) ٣٠-٣٥ ( ) ٣٥-٤٠( ) أكثر من ٤٥( )
٢- الحالة الاجتماعية : متزوجة ( ) أرملة ( ) مطلقة ( ) أعزب ( )
٣- هل يوجد أولاد : نعم ( ) لا ( )
٤- الحالة التعليمية : أمية( ) مؤهل متوسط ( ) فوق متوسط ( ) جامعي وفوق( )
٥- هل سبق لكي العمل من قبل : نعم ( ) لا ( )
٦- ما هو سبب ترك العمل: ١- تم الاستغناء من قبل أصحاب العمل ( ) ٢- أما من قبلك ( )
٧- ما هو سبب الاستغناء عملك من قبل أصحاب العمل:
١- نقص التدريب ( ) ٢- التمييز ضد المرأة ( )
٣- القهر الاقتصادي ( ) ٤- هامشية المرأة في العمل ( )
٨- ما هو سبب ترك للعمل :
١- الدخل قليل ( ) ٢- عدم توافر دور الرعاية المناسبة للأطفال ( )
٣- التقاليد والأعراف ( ) ٤- ازدواجية الأدوار التى تقوم بها المرأة ( )
٩- ما هو سبب عدم العمل :
١- عدم توافر فرص عمل مناسبة ( ) ٢- عدم فهم الزوج لطبيعة عمل المرأة ( )
٣- سيطرة النظام الأبوي ( ) ٤- عدم وجود وقت كافي للعمل ( )
٥- العائد المادى من العمل قليل ( )
١٠- ما سبب ضعف دور المرأة فى النقابات والقيادات فى الغربية:
١- عدم وعى المرأة بذاتها ( ) ٢- هامشية المرأة فى المجتمع ( )
٣- التربية المبنية على الخجل ( )

## المراجع والمصادر

**أولاً : المراجع العربية.**


- الأمم المتحدة (١٩٨٠) : الديمغرافيا للمخططين فى القطاع الزراعي، ترجمة المركز الديموجرافى، القاهرة.
- المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (٢٠٠٢) : خطة عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) روما، إيطاليا.
- المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (٢٠٠٥) : تقرير مهمة تطوير أنشطة المجموعات النسائية فى الأردن وسورية، روما، إيطاليا ٢٠٠٥.
- بثينة محمود الديب (٢٠٠٦) : طرق حساب الفجوة النوعية ومؤشرات التكافؤ من التعداد العام للسكان، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الإحصاء.
- سميرة صبح (٢٠٠٨): المساواة والعدالة والنوع الاجتماعي فى سوريا، المركز الوطنى للسياسات الزراعية، ورقة عمل (٤٢).
- شحادة مصطفى (١٩٩٨)، دراسة حول واقع المرأة العاملة : شروط وظروف العمل النسوى.
- محمد الزيدى (١٩٨٩) : عمل المرأة العربية الواقع ... وآفاق التطوير، مجلة العمل، ع(٦٩) ص ص ٥٨-٦٠، السنة الثامنة عشرة، عمان، الأردن.
- محمد حسن (٢٠٠١) : المرأة العربية العاملة التحديات والحلول، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والعلوم، ص ص ٧٠-٧٦، قطر.
- معهد التخطيط القومى (١٩٨٠) : التنمية الزراعية فى مصر – ماضيها وحاضرها، الجزء الأول، القاهرة.
- معهد التخطيط القومي (٢٠٠٤) : تقرير التنمية البشرية، التنمية المحلية بالمشاركة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة.
- هبة أحمد نصار (٢٠٠٤) : زيادة نسبة المرأة بأجر فى الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالى العمالة الاجرية، رؤية عامة لتمكين المرأة المصرية فى النشاط الاقتصادى، اللجنة الاقتصادية، مؤتمر المجلس القومى للمرأة.

- نادر سعيد، نوران نصيف (١٩٩٨): المرأة الفلسطينية والتنمية، برنامج دراسات التنمية ووزارة التخطيط والتعاون الدولى، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، بيرزيت، فلسطين.
- وداد مرقص (١٩٨١) : اتجاهات العمالة النسائية فى مصر ١٩٧٦/٦٠ دراسة ديموجرافية اجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، دراسة رقم (٦) القاهرة.

## ثانياً : المراجع الأجنبية.

- Abu-Ismail K. (2005): Poverty in Syria: 1996-2004 Diagnosis and Pro-poor Policy Consideration, Damascus, Syria.
- Anderson-Kolman Ruth and Paludi Michele (1986): Working mothers and the family context. Psychological abstracts ,Vol. 73,No.10
- Booth, Alison L., And Patrick J. Nolen (2009): "Gender Differences in Risk Behaviour: Does Nurture Matter? Centre for Economy Policy Research,London
- Croson, Rachel and Uri Gneezy (2009): "Gender Differences In Preferences "Journal of Economic Literature 47 (2): 448-74.
- Cuberes, David,and Marc Teignier Baque. 2011."Gender Inequality, and Economic Growth" Background paper for the WDR 2012.
- Engel, John W. (1988). Sex differences in beliefs regarding womenes employment in Japan. N/A Journal Page: 14. Pub Types: Report-Research: Speeches/ Meeting Papers.
- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO) (2005): Annual Report, Water for people water life, Rome, Italy .
- Gornick, Janet C., and Jerry A.Jacobs.:1998 "Gender the Welfare, and Public Employment A Comparative Study of seven Industrialized Countries" American Sociological Review 63 (5): 688-710.
- Heba Nassar (1997): Economic Aspects of Emploment of Women SRCAUC.
- Heba Nassar (2001): Overview of The Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region, Center for Economic &Financial Research &Studies, September.
- Heba Nassar (2002): Emloyment Prosepects For Female Graduates of Technical Education, SRC,.
- http://www.pnic.gov.ps/Arabic/women/woman4.html on ,2005.
- http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/ww2005.-
- Jeffries,Vincent and Ransford,H. Edward.(1980).Social stratification: a multiple hierarch approach. Boston. Allyn & Bacon, Inc.
- Katz,Elizabeth,and Juan Sebastian Chamorro (2003): "Gender, land Rights, and the Household Economy in Rural Nicaragua and Honduras"paper presented at Annual Coference of the Latin American and Caribbean Economics Association, puebla, Mexico.
- Kabeer, Nalia (1996): Agency ,Well- Being &Inequality; Reflection on the Gender Dimension of Poety, IDS Bulletin 27(1): 11-21.

- Leonard, Jonathan S. (1989): "Women and Affirmative Action" Journal of Economic Perspectives 3 (1) : 61-75.
- Long, P. (1987): Personnel, equal career opportunities for women, In clutterbuck,D. & devine, M. (Eds.), Businesswomen: present and future. Macmillan Preaa Ltd: London
- Lundberg, Shelly J., (2010): Robert A, Pollak, Terence J. Wales. 1997. "Do Husbands and Wives Pool Their Resources? Evidence From the United Kingdom Gilliam, Melissa L., 2010. "Interventions for Preventing Unintended Pregnancies among Adolescents. "Obstetrics and Gynecology 115(1): 171-72.
- Mirolav Rasenic (1975): The Determinants of Labour Force Participatiop in Yugoslavia, Working Paper No., 24,ILO,Geneva.
- Malcafferty S (1992): "The Health and Urban Environment" progress report, Urban Geography, New York.
- Marshal, Judi (1986): Women managers: travelers in a male world, john weley and sons.
- Mirolav Rasentic (1975): The determinants of labour force participation in Yugoslava world, world Employment programme. Working paper No.24 (Belgrade).
- Nelson, Anne H (1978): The one world of working women. Monograph No. 1. N/A Journal Page: 19. Pub Types: report-research.
- Ohlott, P.J., Ruderman, M.N. and McCauley,CD (1994): Gender differences in manager's development job experiences, academy of management journal, 37(1): 46-67.
- Scase, Richard: Goffee, Robert (1989): Reluctant managers: their work and lifestyles, Unwin Hyman.
- Todaro, (1981): "Economic Development in the Third World", 2nd edition London, Longman,
- UNDP Website-htty://hdr.undp.org/statistics/data/indic/indic_244_1_html
- United Nation Educational, Scientific and Cultural Organization UNESCO) database (-www.unesco.org.)
- United Nations Development Programme (UNDP) (2005): El Laithy H., unstats. Un. Org/unsd/demographic/products/indwm/ww2005/tab5e htm.
- UN: Global gender gap report,2008.
- World Bank (2006): World Development Indicators 2002.
- World Bank, Washington, Available at: Http:www.devdata
- World Bank.org/ wdi 2006/ contents/ cover. Htm.
- World Bank (2011): " Defining Gender in the 21st Century: Talking with Women and Men around the World, A Multi-Country Qualitative study of Gender and Economic Choice, World Bank, Washington, DC.


* * *